

الفصل الثامن عشر

التنظيم الدولي العالمي

المبحث الأول - حول فكرة التطعيم الدولي العالمي .

المبحث الثاني - تطور محاولات التطعيم الدولي العالمي
(عصبة الأمم - الأمم المتحدة) .

المبحث الثالث - الأمم المتحدة : الإنجازات والتحديات .

الفصل الثامن عشر التنظيم الدولي العالمي

المبحث الأول حول فكرة التنظيم الدولي العالمي

من الظواهر المبرزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين انبثاق التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في أى مرحلة سابقة من مراحل تطوره وقد اتسعت مسؤوليات التنظيمات الدولية وتنوعت وظائفها وتعمبت حتى أصبح لوجودها وما تضطلع به من أدوار مغزى سياسيا لا يمكن التخلي من أهميته بحال ، بل اننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن هذه التنظيمات قد أصبحت تمثل ركيزة أساسية وحيوية من ركائز التعامل الدولي على الرغم مما يلعب إليه كثيرون من حيث التشكيك في فعاليتها والتعبير عن فقدانهم لكل ثقة بها ، ودعوة البعض منهم إلى عدم التقييد بقراراتها وأحكامها ، وإعطاء المصالح القومية الأولوية المطلقة بغض النظر عن أى اعتبار آخر ، ومهما كان في ذلك من إساءة لكيان لكيان هذه المنظمات أو من تمرد على السلطة الضرورية لبقائها واستمرارها .

وفكرة التنظيم الدولي تتصف في رأى البعض بصفتى الواقعية والعملية في آن واحد ، فالتنظيم الدولي يقبل نظام تعدد الدول كحقيقة قائمة وان كان يحاول من خلال أدواته وأساليبه الخاصة أن يخفف من حدة الصراعات والتناقضات التي تنشأ وتتفاعل داخله، وأن يرمى أساسا أقوى لدعم امكانيات التعاون الدولي المتبادل كقائمة ضرورية ومنطقية نحو تحسين فرص السلام والاستقرار الدوليين. وتوضح الحاجة نحو وجود هذه التنظيمات الدولية بشكل خاص مع عدم وجود حكومة عالمية لها سلطات فوق قومية ملزمة للدول والحكومات، ومن ثم فإن البديل الطبيعي الذي يمكنه أن يمارس بعضا من هذا الدور، هو الاتفاق الاختياري

الذى يمكن أن يحدث بين الدول للبحث في كيفية حل منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، ومثل هذا الوضع لا يمكن أن يفرض وجوده إلا من خلال قيام مؤسسات دولية لها كيان محدد وسلطات معترف بها ومتفق عليها من قبل الدول التى تنشئها وتقبل التمسك بما يرد في موائيقها ودساتيرها من أحكام والقرارات . وفي هذا الصدد يعتمد البعض أن التعاون الذى يتولد عن الاتفاق بين الدول هو المفتاح لعملية التنظيم الدولى ، فقرة هذه التنظيمات أو ضعفها إنما هى رهن بإرادة أطرافها والذى يحددها أولا وقبل كل شيء هو مدى التعاون الذى تظهره هذه الدول دعما للأهداف والمسئوليات التى تقوم على تحقيقها وإنجازها خدمة للمجتمع الدولى كله أو بعضه .

وبوجه عام فإن هناك ثلاثة أغراض رئيسية يقوم التنظيم الدولى على تحقيقها وهى السلام والرخاء والنظام . ويتوقف إنجاز هدف السلام أساساً وبالضرورة على مدى فعالية أساليب الردع التى تطبقها المنظمات الدولية في مواجهة العدوان وكذلك بمدى قوة الأجهزة التى تخلفها هذه المنظمات لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ومن البديهي أن نقول ان ضعف أدوات الردع وعدم كفاية أجهزة حفظ السلام تقعد إلى حد كبير من إمكانية دعم أوضاع السلام في المجتمع الدولى . وفيما يتصل بتحقيق الهدف الرئيسى الثانى وهو الرخاء ، فإن ذلك يتوقف هو الآخر على مدى استطاعة هذه التنظيمات الدولية حل المشكلات الفنية والسياسية المتعلقة بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادى بين الدول بما يحقق الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في المجتمع الدولى ، ولا سيما التنمية منها . وأما عن النظام كهدف تسعى التنظيمات الدولية إلى إقراره وتحقيقه ، فإنه يمكن القول بأن هذا الهدف يستغرق من جهد هذه التنظيمات واهتمامها الشيء الكثير، وتحقق هذا النظام لا يمكن أن يتم من خلال الصراع ضد القوضى والجوع والمرض والفقر والتطرف القومى، وسياسات التمييز العنصرى ، والسياسات الاستعمارية أو بعبارة أخرى فسان التمكين للنظام الدولى يتطلب بلل الجهود للوصول إلى مستويات أرقى من المعيشة والصحة والتعليم ، وتمكين إمكانات الفهم المتبادل بين الشعوب وضمان احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وحق الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير وعدم خروج الدول على حكم القانون والانصياع لقرارات المؤسسات الدولية التى تقوم على تطبيقه ، الخ .

تطور محاولات التنظيم الدولي العالمى

ترجع بداية التنظيمات الدولية الحديثة إلى القرن التاسع عشر وكان من أمثلتها البارزة تشكيل بلجان الأنهار في أوربا كما كان الحال مع لجنة الراين التي تشكلت في عام ١٨٠٤ بموجب الاتفاق بين فرنسا وألمانيا لتنظيم حركة الملاحة في نهر الراين وصيانة التسهيلات الخاصة بالملاحة ، والبث في الشكاوى التي تقدم بسبب انتهاك القواعد التي تقوم اللجنة على تطبيقها وضمان مراعاتها . كذلك كانت هناك لجنة الدانوب الأوربية (The European Danube Commission) التي تكونت في عام ١٨٥٦ لتنظيم حركة المرور في نهر الدانوب .

وقد تطورت محاولات التنظيم الدولي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتبلور ذلك على شكل إنشاء اتحادات دولية عامة مثل اتحاد البرق العالمى في عام ١٨٦٥ واتحاد البريد العالمى (Universal Postal Union) في عام ١٨٧٤ وكان لنجاح هذين الاتحادين العالميين أثره على التوسع في خلق العديد من الوكالات الدولية المتخصصة في أمور حيوية مثل الزراعة والصحة والسكك الحديدية والتعاريف الجمركية والموازن والمقاييس والرخص الصناعية وبراءات الاختراع ومكافحة العقاقير المخدرة، الخ. وقد حدثت النتائج الإيجابية التي توصل إليها عمل تلك الوكالات الدولية التقنية بالدول إلى استخدام وسيلة التنظيم الدولي في بحث بعض الأمور السياسية الشائكة وبخاصة ما اتصل منها بمشاكل الحرب والسلام وكان انعقاد مؤتمر لاهاى الأول والثاني في عامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ علامتين بارزتين في هذا الطريق . وكان الهدف المعلن من وراء انعقادهما هو التباحث بشأن الكيفية التي تؤدي إلى خلق مجتمع دول يقوم على النظام وحكم القانون.

وعلى الرغم من أن معظم الدول المثلثة في مؤتمر لاهاى الأول كانت دولا أوربية وكان عددهما لا يتجاوز ستا وعشرين دولة إلا أن مؤتمر لاهاى الثاني كان أقرب في تكوينه لأن يكون نجما عالميا حيث ضم حوالى أربع وأربعين دولة من بينها معظم دول أمريكا اللاتينية . وقد أقر المؤتمران مبدأ المساواة في السيادة بين الدول مما كان يعنى تعطيم الاحتكار الذى مارسته الدول والقوى

الكبرى في مجالات الحرب والسلام وفي مجال التسابق على التفوذ الاقتصادي والاستعماري وحل المشكلات والتناقضات الناتجة عن ذلك كله في إطار الانفاقات والتسويات والمساومات التي تحدث بينها دون ما اعتبار لإرادة المجتمع الدولي ، أو اتجاهات معظم الدول الكائنة فيه . وبالإضافة فانه قد أمكن لمؤتمري لاهاى أن يرسيا الأساس وأن يبلورا بعض السوابق التي استند إليها تطور التنظيمات الدولية فيما بعد . (١)

التنظيمات الدولية في القرن العشرين (١) عصبة الأمم

The League of Nations

لقد أثارت كلرثة الحرب العالمية الأولى، تساؤلات دولية كثيرة حول الكيفية التي يمكن بواسطتها منع تكرار حدوث مثل هذه الحروب مستقبلا وتبلورت الإجابة حول هذه التساؤلات في أن النظام الدولي المبني على تعدد الدول (Multi-State System) لم يكن خاطئا في أساسه وأن توقع الحروب في إطار هذا النظام لم يكن القاعدة وإنما كان استثناء شاذا يمكن مجابهته ببعض الاجراءات التي يمكن إدخالها عليه ، أو بمعنى آخر فان إنشاء جهاز دولي تركز مسئولياته في التريب بين خلاقات الدول والعمل على حلها بالطرق السلمية وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والفنى والعلمى والثقافى بينها كان الأداة الفعالة نحو دعم احتمالات السلام والاستقرار الدوليين بدرجة أكبر بكثير مما يمكن أن يحدث في ظل عدم وجود مثل هذا الجهاز السياسى الدولي ، وكان ذلك التصور هو أساس اقتراح المنظمة الدولية التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الأولى وعرفت بعصبة الأمم التي وضع ميثاقها في مؤتمر باريس في عام ١٩١٩ .

ميثاق عصبة الأمم The League Covenant

لقد كان أساس ميثاق عصبة الأمم المشروع الذي تقدمت به أمريكا وبريطانيا والمعروف باسم مشروع هيرست - ميلر (Hurst Miller Draft) إلى لجنة العصبة المنبثقة عن مؤتمر فرساي والذي أدرجت بعض نصوصه ولا سيما الرئيسية منها في ميثاق العصبة فيما بعد .

وإذا ما قارنا مثلا بين ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة فلسوف نجد أن ميثاق العصبة كان وثيقة قصيرة ومركزة إلى الحد الذي يجعلها أقرب ما تكون شكلا إلى المعاهدات الجماعية أو المتعددة الأطراف (Multilateral Treaties) حيث قامت بتحديد التزامات الأطراف المتعاقدة ، وكذلك تحديد الأجهزة القائمة على تطبيق هذه الالتزامات الدولية، ووضع نظام اجرائي محدد يحكم العلاقات المتبادلة لهذه الدول . وقد جاء في ديباجة ميثاق عصبة الأمم أن الهدف من وراء إقامة هذه المنظمة الدولية هو تنمية التعاون الدولي وصيانة السلم والأمن الدوليين .

ولم يتعرض ميثاق العصبة لأسس النظام الدولي القائم آنذاك وإنما تركها دون أى مساس، وركز بدلا من ذلك على المبادئ والسوابق التي تمخضت عن عمل التنظيمات الدولية التي قامت في الماضي . فمجلس العصبة مثلا الذي احتلت فيه الدول الكبرى مركز السيطرة كان شبيهاً إلى حد كبير بما كان حادثا في الحلف المقدس (The Holy Alliance) وفي الوفاق الأوربي (Concert of Europe) الذي كان أداة للتنسيق والنشاور المنظم بين الدول الأوربية الكبرى . وكان نظام جمعية العصبة التي تمثل فيها كل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وتتعقد اجتماعاتها بصفة دورية مقتبسا هو الآخر مما كان متبعاً في مؤتمرات لاهاي التي أشرنا إليها في موضع سابق، وكانت محكمة العدل الدولية الدائمة مجرد تطبيق لاقتراح سبق أن تقدمت به بعض الدول إلى مؤتمر لاهاي الثاني في عام ١٩٠٧ . وكان المكتب الدولي للعمل (International Labour Office) قد صمم هو الآخر على نسق الاتحادات العامة التي أقيمت قبل عام ١٩١٤ أى في عالم ما قبل الحرب . وبالإضافة فان طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية كانت لا تخرج في إطارها العام عما أمكن التوصل إليه في مؤتمرات لاهاي وان كانت قد حورت بعض الشيء لتتلاءم وأهداف ميثاق عصبة الأمم .

ولكن الجديد الذي أتى به ميثاق العصبة حقا هو أن إنشاء هذه المنظمة كان يمثل المحاولة الدولية الأولى نحو تحقيق التكامل من بين كل الاتجاهات والنظريات الخاصة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدول ، كل ذلك في إطار تنظيم دولي واحد يضم في عضويته جميع دول العالم بلا استثناء . فقد كانت التنظيمات الدولية السابقة على عصبة الأمم اما محدودة الغرض أو

ضيقة التمثيل ، أما العصبة فقد جاءت كمحاولة للانتقال بهذه الأهداف من دائرتها الضيقة إلى دائرة دولية أوسع بكثير ، كما حاولت أن توسع إطار المشاركة الدولية بشكل لم يتوفر لأي تنظيم دولي من قبل ، وكان ذلك هو المغزى السياسى الهام الذى يمثله انبثاق مثل هذه المنظمة الدولية إلى حيز الوجود .

عضوية عصبة الأمم

كان عدد الدول الأصلية الأعضاء في عصبة الأمم عند بداية تكوينها في عام ١٩١٩ اثنتان وأربعون دولة تسع وعشرون منها وقعوا على معاهدة فرساي التى تضمنت تسويات الصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وأما الدول الثلاثة عشر الأخرى فكانت دولاً محايدة وقد ترك ميثاق العصبة باب العضوية مفتوحاً أمام الدول التى ترغب في الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية ما دامت على استعداد لقبول التعهدات والالتزامات التى نص عليها الميثاق ، وبشرط أن تتم الموافقة على اجراء انضمامها بأغلبية ثلثي الأصوات في جمعية العصبة . وبالإضافة فقد أباح الميثاق حق العضوية للمستعمرات التى كانت تتمتع بالحكم الذاتي وهو الأمر الذى مكن دولة مثل الهند من أن تنضم إلى عضوية العصبة قبل أن تحصل على استقلالها السياسى بحوالى ربيع قرن . وقد بلغ مجموع الدول التى انضمت إلى عضوية عصبة الأمم حوالى ثلاث وستين دولة . وإن كان عدد الأعضاء لم يزد في وقت من الأوقات عن ثمان وخمسين دولة ويرجع ذلك إلى انسحاب بعض الدول مثلما حدث مع ألمانيا وإيطاليا واليابان وطرده دول أخرى من عضوية المنظمة مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات .

الأجهزة التابعة لعصبة الأمم

لقد نص ميثاق العصبة على تكوين ثلاثة أجهزة دائمة تابعة للمنظمة الدولية هي الجمعية والمجلس والسكرتاريا ، ذلك بالإضافة إلى جهازين آخرين شبه مستقلين انشأ خارج إطار الميثاق وهما محكمة العدل الدولية الدائمة (The Permanent Court of International Justice) ومنظمة العمل الدولية (International Labour Organization) ولا يجب أن يفهم من ذلك أن

هذين الجهازين الدوليين الأخيرين كانا منفصلين أو بعيدين عن عصبة الأمم. ولكن طبيعة مسؤولياتهما الدولية هي التي حتمت إعطائهما وضعاً أكثر استقلالاً من الأجهزة الأخرى التي قام عليها بناء العصبة ، وذلك تجنّباً لهما من المناورات والصراعات التي كان طبيعياً أن تظهر في إطار عمل الجمعية أو المجلس . ولا أدل على الارتباط الذي كان قائماً بين محكمة العدل الدولية الدائمة ، ومنظمة العمل الدولية وبين عصبة الأمم من أن هذين الجهازين الدوليين كانا يعملان في ضوء الأهداف العامة الواردة في الميثاق، كما أن ميرانياتهما كانت جزءاً من ميرانية عصبة الأمم ، وبالإضافة فإن اختيار قضاة محكمة العدل الدولية الدائمة كان يتم من خلال المجلس والجمعية .

وسنحاول في القسم التالي أن نعطي فكرة مختصرة على قدر الإمكان عن طبيعة كل واحد من هذه الأجهزة التي تكونت منها عصبة الأمم .

(١) الجمعية The Assembly

فيما يتعلق بتكوين جمعية العصبة فقد كانت كل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ممثلة فيها وكان يمثل كل دولة ثلاثة مندوبين وتمتعت كل دولة بصوت واحد ، أي أن التصويت كان يتم على أساس مبدأ التكافؤ أو المساواة . والسبب الذي دعا إلى تمثيل كل دولة في الجمعية بثلاثة أعضاء يرجع إلى رغبة واضعي ميثاق العصبة واعتقادهم بأن التمثيل على هذا النحو سيكفل التعبير عن كل تيارات الرأي أو عن الانجازات الأساسية فيها على الأقل ، والتي توجد داخل كل واحدة من هذه الدول، وان كان الذي حدث فعلاً هو أن الحكومات مارست سيطرة تامة ومطلقة على آراء مندوبيها بحيث لم تخرج آراؤهم أبداً عن نطاق التعليمات التي ألفت بها إليهم، وبدا انضمت الحكمة التي قصد إليها مشرعو الميثاق أصلاً من وراء اشتراط تعدد المندوبين .

وعادة ما ترأس مندوب كل دولة إلى جمعية العصبة رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية وكان يرافق كل وفد مجموعة كبيرة من الخبراء المتخصصين وكان المتبع هو أن يقوم السكرتير العام للمنظمة الدولية بتحضير جدول أعمال

مبني للجمعية في دورات انعقادها السنوية ، ثم يقوم بطرحه على الأعضاء لإستيضاح الآراء ووجهات النظر والبحث في إمكانية إضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال . وكانت الجلسات الافتتاحية للجمعية عبارة عن مناظرات عامة تقوم فيها كل دولة بإبراز وجهة نظرها بشأن أى نوع من المشكلات الدولية تريد أن تركز عليه أمام هذا البرلمان الدولى .

وفي بداية كل دورة انعقاد سنوية كانت جمعية العصبة تقوم بانتخاب رئيس لها ، وعادة ما كان هذا الرئيس شخصية دولية بارزة تنتمى إلى إحدى الدول الصغرى غير المثلة في مجلس العصبة ، وإلى جانب الرئيس ، كانت الجمعية تتولى أيضا انتخاب ستة نواب للرئيس . وكان الرئيس ونوابه بالإضافة إلى رئيس لجنة جدول الأعمال ورؤساء اللجان الست الدائمة التابعة للجمعية يشكلون في مجموعهم ما أطلق عليه اللجنة العامة (General Committee) التى كانت في حقيقة الأمر بمثابة اللجنة القائدة أو الموجهة (Steering Committee) لجمعية عصبة الأمم :

والحقيقة أن معظم النشاط الذى كانت تضطلع به الجمعية إنما كان يتم من خلال اللجان الست الدائمة التابعة لها والتى مثلت في عضويتها كل الدول الأعضاء في العصبة وربما كان ذلك هو السبب في أن المناقشات والتصويت في الجمعية كانت عملية روتينية بحتة (Perfunctory) حيث أن معظمها يكون قد سبق أن طرح في اللجان الدائمة وأخذ رأى فيه أو حدث تصويت عليه .

أما عن مسئوليات الجمعية فقد كانت متعددة وواسعة حيث أن الميثاق منحها حق مناقشة كل الأمور التى تدخل ضمن اختصاص عصبة الأمم ، وكذلك كل ما كان له تأثير على أوضاع السلام في العالم . وعلى الرغم من أن جانبا كبيرا من هذه المسئوليات كان موضع مشاركة من جانب مجلس العصبة ، إلا أن هناك أمورا أخرى انفردت بها الجمعية ومنها سلطة الموافقة على انضمام أعضاء جدد إلى العصبة ، وانتخاب موظفى العصبة وتقرير القواعد الإجرائية التى تحكم أسلوب عمل المنظمة الدولية ، وانتخاب الدول غير الدائمة في مجلس العصبة ، والرقابة على ميرانية العصبة ، وتقديم المشورة إلى أعضاء العصبة بشأن المعاهدات التى لم تعد قابلة للتطبيق والتى تقتضى اجراء مراجعات بشأنها .

وبالنسبة للمسئوليات التي تحملتها الجمعية بالمشاركة مع مجلس العصبة فيدخل من ضمنها : اختيار السكرتير العام لعصبة الأمم ، وتعديل الميثاق ، وانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية الدائمة ، وكذلك مناقشة كل المواضيع ذات الصلة بالتراعات بين الدول ، ومحاولات العنوان ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها من المشاكل التي ترفع إلى عصبة الأمم .

وعلى الرغم من أن واضع ميثاق عصبة الأمم توقعوا أن يطنى دور المجلس على دور الجمعية ، إلا أن تاريخ العصبة قد أثبت العكس ، ويرجع ذلك أساسا إلى أن انهيار الاتفاق بين الدول الكبرى الأعضاء في المجلس ، قد نقل جانبا هاما من إمكانات التأثير إلى الجمعية ومن علامات ذلك أن معظم المشكلات المتعلقة بالسلم والحرب في المجتمع الدولي أثرت أمام الجمعية . وبالإضافة فان المناقشات العامة التي كانت تجرى خلال دورات انعقاد الجمعية أفلحت في اجتذاب اهتمام أبرز القادة والزعماء السياسيين في ذلك الوقت وهو ما لم يمكن للمجلس أن يحققه .

(٢) مجلس العصبة The Council

أما عن طبيعة المسئوليات الخاصة التي أقيمت على عاتق مجلس عصبة الأمم فانها ترتبط بتصور واضع ميثاق العصبة لمكان المجلس من كل الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة الدولية حيث مالوا إلى اعتباره بمثابة الوكالة التنفيذية المختصة بإدارة سياسات العصبة وأيضا أنه على أنه كان الجهاز الرئيسي المختص ببحث كل الجوانب المتعلقة بموضوع الأمن الجماعي وتسوية التراعات الدولية .

وكانت عضوية مجلس العصبة على نوعين - عضوية دائمة وعضوية غير دائمة . فأما عن الأعضاء الدائمين في المجلس فقد كانوا خمسة أعضاء عند بداية تأسيس العصبة وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وابطاليا واليابان غير أن اعراض الكونجرس الأمريكي على انضمام أمريكا إلى عصبة الأمم ، هبط بعدد الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس إلى أربع دول فقط . ولكن ظهور بعض الدول الكبرى في المجتمع الدولي فيما بعد كان من عوامل ضمها بصفة

دائمة إلى المجلس ، وتمثل ذلك على شكل انضمام اليابان إلى هذه العضوية
الدائمة في عام ١٩٢٦ والامحاد السوفيتي في عام ١٩٣٤ . وأما فيما يرتبط
بالعضوية غير الدائمة للمجلس فقد كان من رأى أول جمعية انعقدت في ظل
عصبة الأمم أن التمثيل في العضوية غير الدائمة يجب أن يدخل في التقدير
الاعتبارات الجغرافية والعنصرية والاقتصادية والثقافية حتى يكون المجلس
بتشكيله أقرب إلى تمثيل المجتمع الدولي تمثيلا عادلا وواقعا ودقيقا . وقد بدأت
العضوية غير الدائمة بأربع دول فقط في عام ١٩١٩ ثم زادت إلى ست دول في
عام ١٩٢٢ ، وإلى تسع دول في عام ١٩٢٦ وإلى إحدى عشرة دولة في عام
١٩٣٦ .

وكما فعل ميثاق العصبة بالنسبة للجمعية فقد نص على أنه يدخل ضمن
سلطات ومسؤوليات المجلس بحث كل ما له صلة بنشاط العصبة ، وبخاصة
ما اتصل من ذلك بموضوع السلم العالمى . وعلى الرغم من أن بعضا من هذه
السلطات والمسؤوليات التى عهد بها إلى المجلس كانت تتداخل مع المسؤوليات
التي أنيطت بالجمعية ، إلا أن المجلس استأثر بالسلطة في عدد من الموضوعات
ومنها : التخطيط لاقتراحات وإجراءات نزع السلاح ومراقبة تنفيذها ، والقيام
بدور الوسيط في توفيق الأطراف المتنازعة وحل الخلافات التي تنشأ بين الدول ،
وتقرير التدابير التي تتخذ في مواجهة العدوان ، والإشراف على تنفيذ نظام
الانتداب ، وكذلك القيام بعملية المتابعة على تطبيق المعاهدات الخاصة بحماية
الأقليات .

وهناك من يعتقد بأن علاقة المجلس بالجمعية لم تكن علاقة جهاز مسيطر أو
مضوق بجهاز أضعف أو تابع ، كما أنها لم تكن كعلاقة الحكومة بالبرلمان ، وإنما
قامت هذه العلاقة على أساس أن مسؤوليات هذين الجهازين الرئيسيين كانت
متكاملة ، وكل ما هنالك أن أحدهما وهو الجمعية قامت على مراعاة مبدأ
المساواة والتكافؤ في تمثيل الدول ، في حين أن الجهاز الآخر وهو المجلس قد
خص الدول الكبرى بميزة التمثيل الدائم وكان بذلك تعبيراً عن الأوضاع الناتجة
عن سيطرة سياسات القوى في المجتمع الدولي .

في رأى البعض أن من أهم الانجازات التي استطاعت عصبة الأمم أن تصل إليها في ميدان التنظيم الدولي أنها أقامت جهازا دائما للسكرتاريا الدولية ، كما أنه أمكنها أن تبلور دور هذا الجهاز الدولي الدائم على نحو لم يتوفر في ظل أى من المؤتمرات والاتحادات الدولية العامة السابقة . فـجهاز السكرتاريا الذي ترأسه السكرتير العام للمنظمة الدولية كان يشكل العمود الفقري في بناء العصبة حيث قام بمسئولية التنسيق بين نشاطات العصبة ، وتقديم خدماته واستشاراته الفنية لأجهزة العصبة المختلفة كما مارس مسئولية التوجيه العام لهذه المنظمة بالشكل الذي يساعدها على تحقيق الغايات التي قامت من أجلها . وهو في ذلك قد اختلف عن أجهزة السكرتاريا التي أقامتها المؤتمرات والاتحادات الدولية العامة السابقة حيث أن إقامة هذه الأجهزة كانت تدخل عادة ضمن مسئولية الدول المضيفة لهذه المؤتمرات كما أنها كانت واقعة في نطاق التأثير المباشر للحكومات التي أقامتها . أما جهاز السكرتاريا التابع لعصبة الأمم فقد كان بمثابة خدمة مدنية دولية (International Civil Service) فعلى الرغم من أن أعضاء هذا الجهاز الدولي كانوا يختارون من بين مواطني الدول الأعضاء في عصبة الأمم ، إلا أنهم كانوا يمارسون وظائفهم وهم مستقلون استقلالاً تاماً عن حكوماتهم ، وتحددت مسئوليتهم أولاً وأخيراً أمام المنظمة الدولية .

وهناك حقيقة تجدر الإشارة إليها وهي أنه على الرغم من أن النظرة إلى السكرتير العام كانت تتركز في أنه الموظف الإداري الأول في عصبة الأمم ، إلا أن السكرتير العام أمكنه أن يطور أبعاد الدور الذي يقوم به في خدمة المنظمة الدولية ومن ذلك أنه كان يعمل كدبلوماسي في الأمور التي تتعلق بعلاقة العصبة بالدول الأعضاء فيها ، كما أنه كان يقوم بوظيفة المستشار الرئيسي لكل من الجمعية والمجلس .

أما عن قواعدشغل وظيفة السكرتير العام لعصبة الأمم فلم تكن محددة في البداية والدليل على ذلك أن أول سكرتير عام للمنظمة وهو أريك درموند (Drummond) الذي كان يعمل كساعداً لوزير الخارجية البريطاني ، قد اختير

لهذا المنصب بواسطة مؤتمر السلام في باريس لفترة غير محددة وإن كان ميثاق العصبة قد نص على أن اختيار السكرتير العام فيما بعد سيتم بواسطة الجمعية والمجلس . وقد استمر درموند في وظيفته حتى عام ١٩٣٣ حين استقال ، وأعقب ذلك أن أقدمت الجمعية على تحديد فترة عمل السكرتير العام بنفس سنوات ، وانطبق ذلك على أفينول (Avenol) الذي خلف درموند في منصبه .

وقد وجد كل من درموند وأفينول نفسيهما متورطين في الصراعات السياسية الناشئة في الجمعية، وبين الأعضاء الدائمين في مجلس العصبة ، وهي الصراعات التي قامت أساسا بين مجموعة الدول المتمردة على الوضع الدولي (Revisionist Powers) وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان وبين الدول التي كانت تدافع عن هذا الوضع الدولي (Status Quo Powers) وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا ، وقد بنى درموند وأفينول مواقفهما واتجاهاتهما على مبادئ الميثاق التي كانت تحاول الدفاع عن الأوضاع القائمة والحيلولة دون تغييرها وذلك من واقع أن ميثاق عصبة الأمم إنما كان جزءا لا يتصل عن تساويات الصلح التي نصت عليها معاهدة فرساي .

٤ (محكمة العدل الدولية الدائمة

The Permanent Court of International Justice

ومن بين الإنجازات الهامة الأخرى التي توصلت إليها عصبة الأمم أنها أقامت أول محكمة دولية دائمة . وقبل ذلك لم يكن في المجتمع الدولي سوى المحكمة الدائمة للتحكيم (The Permanent Court of Arbitration) التي أقامها مؤتمر لاهاي الأول في عام ١٨٩٩ وهي لم تكن محكمة دولية بالمعنى الصحيح حيث أنها نصت فقط على تشكيل لجان محكمين (Panels of Arbitrators) يختارون من بين رعايا الدول الأعضاء في المؤتمر للتحكم في نزاعات بذاتها وتوقف مهمتهم عند هذا الحد . أما نظام محكمة العدل الدولية الدائمة فقد ذهب إلى مدى أبعد من ذلك بكثير . وقد اتخذ القانون الذي أنشأ هذه المحكمة الدولية شكل معاهدة منفصلة عن ميثاق عصبة الأمم وكان القصد من ذلك تمكين الدول غير الأعضاء في العصبة من أن تعرض نزاعاتها على المحكمة ، ولما فإن مسئولياتها لم تكن قاصرة على النظر في خلافات الدول الأعضاء في

المنظمة الدولية وانما تعدتها إلى الحد الذي أصبح معه دور هذه المحكمة دورا قضائيا عالميا .

ومحكمة العدل الدولية الدائمة التي اتخذت مقرا لها في مدينة لاهاي بهولندا كانت تتمتع باختصاصات واسعة في الموضوعات المتصلة بتفسير وتطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي وحل النزاعات الدولية عن طريق التسوية القضائية.

وضمت المحكمة الدولة في عضويتها خمسة عشر قاضيا يختارون لكفاءتهم ومقدرتهم البارزة في ميدان القانون الدولي ، ويكونون مستقلين استقلالاً تاماً عن حكوماتهم الوطنية .

وقد حاولت عصبة الأمم أن تسهل من مهمة المحكمة الدائمة بأن عملت على تقنين قواعد القانون الدولي ، وإن كان النجاح الذي أصابته في هذا الخصوص كان محدوداً .

ومن ناحية أخرى ، فإن موعامل اضعاف دور المحكمة الدولية هي أنها لم تمنح اختصاصاً إجبارياً (Compulsory Jurisdiction) في نظر النزاعات الدولية بالشكل الذي يجعلها قادرة على دعم أوضاع السلام والاستقرار الدوليين على نحو أفضل .

٥ (مكتب العمل الدولي International Labour Office

أما عن مكتب العمل الدولي أو منظمة العمل الدولية التي أقامتها عصبة الأمم فقد كان الغرض من وجودها هو العمل على تحسين ظروف العمل الدولي في مختلف أنحاء العالم . وقد تكون الجهاز التنفيذي للمنظمة (منظمة العمل الدولية) من ممثلين عن الحكومات وأرباب الأعمال والعمال ، وكانت القرارات الهامة تتخذ عادة خلال الاجتماعات السنوية للمنظمة .

إنجازات عصبة الأمم

إذا ما حاولنا أن نعدد الإنجازات التي حققتها عصبة الأمم لاستطعنا أن نلخصها على النحو التالي :

أولا - تنفيذ نظام الانتداب

كان تنفيذ عصبة الأمم لنظام الانتداب الذي أتى به الميثاق من الانجازات الثورية التي أمكن لهذه المنظمة الدولية أن تحققها وذلك على حد تعبير بعض خبراء التنظيم الدولي . فالشعوب والأقاليم التي كانت أجزاء من الامبراطوريات الاستعمارية التي انهزمت وانهارت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، لم ينظر إليها على أنها أسلاب من حق الدول المنتصرة اقتسامها والسيطرة عليها كناطق نفوذ جديدة لها كما كان يحدث قبل قيام عصبة الأمم ، وإنما انتقلت مسئولية إدارتها والإشراف عليها إلى المنظمة الدولية التي مارست ذلك من خلال بعض الدول التي عهد إليها بسلطة الانتداب على هذه الأقاليم والشعوب التابعة حتى يمكنها أن تصل إلى مرحلة النضج السياسي الذي يمكنها من تحمل تبعات الحكم الذاتي وصولا بها إلى مرحلة الاستقلال السياسي التام ، وإن كان هناك من يعتقد أن نظام الانتداب لم يكن إلا صيغة معدلة لأدوات السيطرة الاستعمارية التقليدية ، وأنه لم يكن سوى تبرير شكلي زائفا أمكن من خلاله لبعض الدول الاستعمارية الكبرى في المجتمع الدولي أن تدير هذه الممتلكات الاستعمارية السابقة لحسابها ، وفي خدمة مصالحها وإن تم هذا باسم عصبة الأمم وفي إطار مقنع جديد .

ثانيا - حماية حقوق الأقليات

ويجىء الإنجاز الهام الثاني الذي أمكن لعصبة الأمم أن تحققه وذلك في مجال حماية حقوق الأقليات ، وكان ذلك بمثابة تحمل لمسئولية جديدة لم تدخل ضمن اهتمامات التنظيمات الدولية السابقة على قيام العصبة . وقد عهد بمسئولية حماية حقوق الأقليات إلى مجلس العصبة استنادا في ذلك إلى معاهدات الأقليات (Minority Treaties) المعقودة بين الدول المتحالفة (Allied Powers) وبين تشيكوسلوفاكيا واليونان وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا وقد تعهدت الدول الأطراف في هذه المعاهدات وفي الاتفاقات التي وقعت بعدها والمتصلة بنفس الموضوع بالعمل على حماية حقوق الأقليات التي توجد داخل حدودها ويجىء في مقدمة هذه الحقوق التي نص على ضمانها : الحريات الدينية ، والمساواة المدنية والسياسة ، وغير ذلك من الحقوق الاجتماعية التي تنصرف إلى أمور اللغة والتعليم والفرص المتكافئة في العمل ، الخ .

وقد قام مجلس عصبة الأمم بتلقى الشكاوى وعمل اقتراحات بخصوص بعض النزاعات الناجمة عن سوء تطبيق هذه الضمانات ، وذلك على الرغم من أن ميثاق العصبة لم يخوله هذه السلطات بخصوص صريحة وقد حدث نتيجة لممارسة المجلس لهذه المسؤوليات الخاصة بحماية الأقليات أن أقدمت دول كثيرة على عقد اتفاقات تضمن حقوق الأقليات وأقرت للمجلس (مجلس العصبة) بسلطة التحكيم في النزاعات التي تنشأ بسبب سوء تطبيق هذه الاتفاقات أو انتهاك بعض الأطراف لالتزاماتها في هذا الخصوص .

ويبدو أن النجاح الذي أحرزه مجلس عصبة الأمم في موضوع ضمان حقوق الأقليات كان دافعا به نحو المطالبة بالتوسع في هذا الاتجاه عن طريق تحويل هذه الاتفاقات والمعاهدات المحدودة إلى ما يشبه الميثاق العالمي لحقوق الأقليات ، على غرار الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة فيما بعد وقد حدث ذلك في عام ١٩٣٣ حين طالب المجلس كل دول العالم بمنح الأقليات العنصرية والدينية واللغوية نفس الحقوق التي تكفلها هذه الدول لباقى مواطنيها أسوة بما تفعله الدول الأطراف في معاهدات ضمان حقوق الأقليات . بل إن المجلس ذهب إلى مدى أبعد من ذلك حين نادى بإعطاء حق تقرير المصير لبعض الأقليات مثلما حدث بخصوص إقليم السار ، حيث أجرى استفتاء في هذا الإقليم في عام ١٩٣٥ والذي كان من نتيجة أن قرر سكانه الانضمام إلى ألمانيا وليس إلى فرنسا ، وتم ذلك كله بالطبع تحت إشراف عصبة الأمم . إلا أن التوسع في تطبيق هذا الحق السياسي من جانب مجلس العصبة لم يكن ممكنا لظروف دولية ولا اعتبارات جغرافية وسياسية كانت خارجة عن مقلوره تماما .

ثالثا - نشاط العصبة في مجال دعم التعاون الاقتصادي والفنى في المجتمع الدولي وفي مجال دعم إمكانيات التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والفنية نجد أنه قد أمكن لعصبة الأمم أن تتوصل إلى بعض النتائج الإيجابية في هذا الخصوص وقد قام بتحمل مسئولية دعم إمكانيات هذا التعاون اللجان والهيئات والمعاهد والمكاتب وجماعات الدراسة التي انبثقت في إطار العصبة ، ومن أمثلتها :-

١ - المنظمة الاقتصادية والمالية (Economic and Financial Organization) التي قامت بعمل دراسات مستفيضة وتقديم مقترحات وتوصيات إلى كل من جمعية

العصبة والمجلس في مجال اختصاصها، وبعد بعض المؤتمرات الاقتصادية والمالية، كما قامت بنشر الكتاب الإحصائي السنوي (Statistical Year-Book) والمسح الاقتصادي العالمي (World Economic Survey) وغيرهما من المطبوعات الاقتصادية الهامة. وفي رأى البعض أن هذه المنظمة الاقتصادية والمالية كانت الأساس الذي استند عليه قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فيما بعد .

٢ - منظمة الصحة (Health Organization) التي قامت بالتحضير لبعض الترتيبات والاتفاقات التي هدفت من ورائها إلى التحكم في الأوبئة القابلة للانتشار وتشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة بالصحة العامة وكيفية تقليل نسب الوفيات بين الأطفال في العالم، الخ . وهذه المنظمة أيضا هي التي مهدت الطريق أمام ظهور منظمة الصحة العالمية التي تتبع الأمم المتحدة كإحدى وكالاتها المتخصصة .

٣ - منظمة الاتصالات والبرازيت (Organization for Communications) وقد قامت هذه المنظمة هي الأخرى بالتحضير لبعض المعاهدات وإجراء الدراسات حول مشاكل الاتصال والنقل الدولي . وقد ظهرت فيما بعد عدة هيئات دولية متخصصة في هذا المجال من النشاط مثل الوكالة الدولية للطيران المدني واتحاد النقل الدولي والمنظمة البحرية الاستشارية العالمية ، الخ .

٤ - اللجان التي تكونت في إطار عصبة الأمم وعينت يبحث موضوعات خاصة مثل زرع السلاح والمسائل العسكرية والتعاون الثقافي ووسائل مكافحة العنقير المخلة والرق ، الخ .

٥ - اللجان التي أقيمت بصفة مؤقتة للنظر في بعض المسائل مثل بحث مشاكل اللاجئين ووسائل تسوية المنازعات، وتقنين القانون الدولي، وتعديل ميثاق عصبة الأمم .

٦ - الأجهزة الادارية التي أقامتها عصبة الأمم لتؤدي مسئوليات معينة مثل: رعاية اللاجئين ومتابعة تنفيذ معاهدات السلام ، وتقديم القروض الدولية، الخ.

أسباب فشل عصبة الأمم

وإذا كانت هذه هي بعض المجالات التي أثبتت فيها عصبة الأمم نجاحها فانه يقابلها فشل العصبة في قيامها بمسئولياتها في نواحي أخرى حيوية مثل تطبيق نظام الأمن الجماعي على النحو الذي أشرنا إليه عند تحليلنا للملابسات التي أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم . وعلى العموم فإذا أردنا أن نلخص الأسباب التي أدت إلى فشل عصبة الأمم في ارتفاعها إلى مستوى التوقعات الدولية التي عُلقت عليها فان بالإمكان إبرازها على النحو التالي : (٢)

أولا - أن ميثاق عصبة الأمم كان جزءا لا ينفصل عن معاهدة فرساي وتسويات الحرب وكانت هناك بعض اللول التي اعتبرت معاهدة فرساي اجراء انتقاميا موجها ضد كيانها القومي ووحدة أراضيها كما كان الحال مع ألمانيا ، ومن ثم فان رفض هذه اللول لتسويات الحرب إنما كان يعنى في التحليل الأخير خروجها على ميثاق عصبة الأمم الذي حاول تجسيد الأوضاع الدولية في اطار توازن القوى الذي خلقته هذه التسويات ، ولم يكن ذلك بالأمر الواقعي في مواجهة الزيادة الهائلة التي طرأت على حجم القوة القومية لبعض اللول .

ثانيا - تحلّى بعض اللول الكبرى التي تركزت عليها مسئولية حفظ السلم والأمن الدوليين عن تأييد عصبة الأمم . فالولايات المتحدة لم تنضم إليها مؤثرة أن تستمر في انتهاج سياسة العزلة والالتزام بمبدأ الحياد التقليدي في دبلوماسيةها . كما أن هناك دولاً أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان انسحبت من العصبة حين تعارضت أطماعها القومية وسياساتها الإقليمية التوسعية مع أوضاع التوازن الدولي التي حرصت العصبة على الدفاع عنه ، وكان لهذا الانسحاب أثره في اضعاف العصبة وانهارها في النهاية .

ثالثا - ظهور بعض الأنظمة الدكتاتورية في عدد من اللول الكبرى مثل الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا والدكتاتورية العسكرية في اليابان . وتصرفات هذه الأنظمة الدكتاتورية وسلوكها الخارجى كانت تتنافى تماما مع الأخلاقيات الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي التي قامت عصبة الأمم على تأكيدها

كقيم جديدة في علاقات الدول ببعضها . ولما فإنه بدلا من أن تدعم هذه القيم ،
فقد واجهت تحدى الدول الكبرى لها منذ البداية .

رابعا - أن فشل تطبيق نظام الأمن الجماعي في مواجهة اعتداءات الدول
الكبرى وعدم قلرة عصبة الأمم على تطبيق أى شكل من أشكال العقوبات
الرادعة ضد العدوان جعل الدول الصغرى تفقد ثقتها تماما في فعالية عصبة الأمم
كأداة قادرة على مقاومة العدوان ومعاقبته ، والمحافظة على السيادة القومية للدول
ووحدة أراضيها . وكان أوضح الأمثلة على فقدان هذه الثقة غزو إيطاليا
للحبشة والاستيلاء عليها .

خامسا - أن عصبة الأمم لم تكن إلا نجما من الحكومات ولم تكن تستند
إلى تأييد رأى عام دولى أو شعبى يستطيع أن يمارس ضغطا أديا فعلا ضد
مناورات الدول الكبرى أو التأثير في سياساتها التى تتعارض مع أهداف السلام
الدولى . وهذا هو السبب الذى لم يضع وراء عصبة الأمم حماسا كافيا من قبل
الشعوب بطريقة تمكنها من مواجهة المشاكل التى تعرضت لها .

سادسا - عدم وجود قوة بوليسية دولية تحت تصرف عصبة الأمم يجعلها
قادرة على تنفيذ توصياتها وقراراتها . أو بمعنى آخر فان سلطة المنظمة الدولية لم
تتحقق بسبب قصور امكانياتها في العمل ضد الدول التى تخرج عن التراماتيا
كما نص عليها ميثاق العصبة .

سابعا - سيطرة الشعور بالقومية على تصرف الدول . وهذه القومية جعلت
الدول تقرر سياساتها ومصالحها بعيدا عن روح ميثاق عصبة الأمم مهما كان في
ذلك من خروج على الميثاق ، وبذلك فان سلطة المنظمة العالمية وضعت منذ البداية
في مواجهة تحدى القومية وهو التحدى الذى قاد في النهاية إلى فشل العصبة وقيام
الحرب العالمية الثانية .

(٢) الأمم المتحدة The United Nations

كان لفشل تجربة عصبة الأمم أثره في دفع الدول ، وبخاصة الدول الكبرى
التي خاضت الحرب ضد قوى النازية والفاشية ، إلى محاولة إقامة تنظيم دولى

جديد في عالم ما بعد الحرب يمكنه أن يتلأفي عيوب ونقاط الضعف في التجربة السابقة ، وكان ذلك هو الأساس في اقامة المنظمة الدولية الجديدة التي عرفت باسم الأمم المتحدة .

والحقيقة هي أنه في خلال الحرب وفي الفترة السابقة على قيام الأمم المتحدة حدثت مشاورات ومداولات كثيرة بين الدول الكبرى في ذلك الوقت وهي أمريكا وبريطانيا وروسيا والصين بخصوص الشكل الذي يجب أن تكون عليه المنظمة الدولية المزمع انشاؤها وكذلك حول المسؤوليات والسلطات والأهداف والمبادئ التي سيعهد بها إليها .

وقد حدث ذلك في عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت آنذاك ومنها مؤتمر واشنطن الذي عقد في يناير سنة ١٩٤٢ ومؤتمر دومبارتون أوكس الذي عقد في سنة ١٩٤٤ ومؤتمر يالطا في عام ١٩٤٥ ، وأخيرا مؤتمر سان فرانسيسكو وهو أهم هذه المؤتمرات جميعا . والدول التي شاركت في أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو هي تلك الدول التي أعلنت الحرب ضد ألمانيا واليابان قبل مارس ١٩٤٢ ووقعت على تصريح الأمم المتحدة الذي صدر في يناير ١٩٤٢ . وقد انتهت المشاورات التي جرت في هذا المؤتمر بالموافقة على ميثاق المنظمة الدولية الجديدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ودخل الميثاق مرحلة التنفيذ الفعلي اعتبارا من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

أهداف ومبادئ الأمم المتحدة :

لقد تناول ميثاق الأمم المتحدة شرح المبادئ والأهداف التي تقوم المنظمة الدولية على تحقيقها بأن أبرزها على النحو التالي : -

أولا - حفظ السلم والأمن الدوليين : -

يمثل هدف حفظ السلم والأمن الدوليين المسؤولية الأولى للمنظمة الدولية ، وقد ورد ذكره في الفقرة الأولى من المادة الأولى للميثاق التي أوضحت كذلك الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها تدعيم أوضاع السلام والأمن في المجتمع

الدولى ويحيىء في مقدمتها : اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم وإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، والعمل على حل الخلافات والمنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى .

وقد سبق لنا أن تعرضنا عند تحليلنا لموضوع الأمن الجماعى بتوضيح طبيعة التدابير الجماعية التى نص عليها الميثاق في هذا الصدد كما أسهنا في تبين الكيفية التى طبق بها نظام الأمن الجماعى في ظل الأمم المتحدة . وكل ما يهنا أن نؤكد هنا هو أن ميثاق الأمم المتحدة وهو يبرز الأولوية التى يجب أن يحظى بها هدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين على غيره من الأهداف فقد كان ذلك نابعا من الإدراك الكامل للدول التى شاركت في تصميم بناء هذه المنظمة الدولية وتحديد الاطار العام لمسئولياتها في عالم ما بعد الحرب من أن تحقق الأهداف الأخرى وخاصة ما تعلق منها بدعم إمكانات التعاون الدولى في مختلف صورته ومجالاته إنما كان رهنا بقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والأمن الدوليين على نحو فعال . وقد يينا فيما سبق الأسباب التى حالت بين المنظمة الدولية وبين الوصول إلى تحقيق ههنا الهدف بما يتفق وتصورات الدول المؤتمرة في سان فرانسيسكو .

ثانيا - تنمية العلاقات الودية بين الدول

ثم يحيىء موضوع تنمية العلاقات الودية بين الدول كهدف حيوى آخر من أهداف الأمم المتحدة وذلك بحسب ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى لميثاقها . وقد ذكرت هذه الفقرة الأسس التى يمكن أن تبنى عليها تنمية العلاقات الودية بين الدول ومنها أن تكون العلاقات قائمة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمى .

وفي الواقع أن دعوة الميثاق إلى احترام مبدأ حق تقرير المصير كأساس لإقامة علاقات ودية بين دول العالم وشعوبه المختلفة ، إنما كانت تبنى هى الأخرى على تصور سياسى عام مضمونه أن تجاهل مبدأ حق تقرير المصير ،

وممارسة بعض الدول لأساليب التسلط والتحكم على الدول الأخرى ضد إرادتها والإملاء عليها من مراكز القوة ضد سيادتها واستقلالها ومصالحها ، كل ذلك كان لابد وأن يقود إلى أوضاع من التوتر والصراع في المجتمع الدولي تعرقل من قدرة المنظمة الدولية على صيانة السلم والأمن الدوليين ، وبذا يتضح مدى الترابط المنطقي والواقعي بين هدي المحافظة على السلام ، واحترام مبدأ حق تقرير المصير .

ثالثاً - تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والهابيلوالانسانية:

نص ميثاق الأمم المتحدة على أن من الأهداف الرئيسية للمنظمة الدولية تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

ومرة أخرى تتضح العلاقة بين هذا الهدف وبين هدف صيانة السلم والأمن الدوليين وذلك لأن دعم إمكانات التعاون بين الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يخلق ارتباطاً وتشابكاً في المصالح ، وبهذه أسساً أفضل للالتقاء والتقارب والحوار بين الدول ، وهي أمور كلها في صف تدعيم أوضاع السلام الدولي كذلك فإن التخلص من كافة مظاهر التمييز العنصري أو الديني إنما يزيد هو الآخر مصدراً آخر من مصادر التوتر والتراع ، لأن التمييز ، أيا كان مظهره وأيا كانت الدوافع التي تحركه ، يخلق حواجز نفسية تعقد بدورها من فرص التقارب والتفاهم المتبادل بين الدول والشعوب .

رابعاً - جعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق أعمال الدول الأعضاء وتوجيهها نحو الغايات المشتركة .

وهذا هو الهدف الأخير الذي نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من ميثاق المنظمة الدولية . وقد قصد هذا الهدف إلى جعل الأمم المتحدة بمثابة المحور الأساسي في إجراء التنسيق الضروري في اتجاهات الدول وتوجيهها بالشكل الذي يساعدها على تحقيقها لمستوياتها في خدمة المجتمع الدولي كله . أو بمعنى آخر فإن

الميثاق أقر بالنور الهام الذى يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في التقريب بين سياسات الدول كأداة لدعم السلم العالمى ، وذلك بدلا من أن تترك هذه السياسات بلا ضوابط دولية توجهها ، حيث أن اقتصاد هذه الضوابط المنسقة للمصالح والسياسات كان من أبرز الأسباب التى أدت إلى تعميق أوضاع الخلاف والتناقض في المجتمع الدولى كما أن من أهم القوى التى دفعت بهذا المجتمع إلى كارثة الحرب سواء كانت عالمية أو محدودة .

وبالإضافة إلى هذه الأهداف العامة التى تولى ميثاق الأمم المتحدة ذكرها وتحميدها ، فقد أشار إلى عدد من المبادئ التى يجب أن تحكم علاقات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وذلك تمكينا لها من إنجاز المسؤوليات والأهداف التى أعطت المبرر لقيامها ، وهذه المبادئ هى :

١ - مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وما عنى به الميثاق أساسا هو المساواة القانونية وليس المساواة السياسية بالطبع ، حيث أن التفاوت في توزيع إمكانيات القوة الدولية ومقدراتها يجعل لبعض الدول مقدره على التأثير السياسى أكبر بكثير مما يمكن أن يتوافر للدول أخرى ، فالعلاقات السياسية الدولية هى في التحليل الأخير علاقات قوة على النحو الذى أوضحناه في مواضع عدة سابقة . على أن المساواة في السيادة بالشكل الذى نص عليه الميثاق كانت تتكون من عدة عناصر بلورتها مناقشات مؤتمر سان فرانسيسكو ، وهذه العناصر هى : المساواة بين الدول قانونا وتمتع الدول بالحقوق الكامنة في السيادة التامة واحترام شخصية الدول واستقلالها السياسى وسلامة ووحدة أراضيها والتراتم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية بإخلاص .

٢ - مبدأ تنفيذ التراتمات ميثاق الأمم المتحدة بحسن نية وذلك على أساس أنه بدون استعداد الدول لمراعاة تعهداتها الواردة في الميثاق والعمل نحو تنفيذها بحسن نية ، فانه يصبح خارج مقلور المنظمة الدولية وفوق طاقتها أن توفر لأعضائها كافة الحقوق والمزايا التى تقرن بمضويتهم فيها . وكان هذا التأكيد أمرا طبيعيا من الميثاق حيث أن جانب الحقوق والمزايا لا بد وأن يقابله منطقيا وبالضرورة الجانب الآخر المتعلق بالواجبات والالتزامات .

٣ - مبدأ العمل أو الالتزام بحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية على اعتبار أن مثل هذا الالتزام يزيل التهديد الرئيسي الذى يتعرض له السلم الدولى والذى يتج عن التجاء الدول إلى حل خلافاتها بأسلوب العنف أو القوة المسلحة .

٤ - مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . ومثل هذا المبدأ يعتبر أساساً ضروريا لتطبيق نظام الأمن الجماعى تطبيقاً فعالاً وبدون هذا الامتناع تصبح التعهدات الدولية في موضوع الأمن الجماعى أمراً لا قيمة له ولا معنى على الإطلاق .

٥ - المبدأ الذى يقضى بأن يقدم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة كل ما في وسعهم من عون إلى المنظمة الدولية في أى عمل تتخذه وفق ميثاقها وأن يمتنعوا عن مساعدة أى دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع . وهذا المبدأ شأنه شأن المبدأ السابق يشكل ركيزة حيوية أخرى من ركائز التطبيق الفعال لنظام الأمن الجماعى لأنه بدون وضع الجانب الضرورى من إمكانيات هذه الدول تحت تصرف المنظمة الدولية ومشاركتهم الإيجابية في التدابير المشتركة التى تنفذ في مواجهة العدوان فإنه يصبح من المتعذر على الأمم المتحدة أن تؤدي مسؤولياتها ازاء حفظ السلام الدولى بالشكل الذى أوضحه وأكد عليه الميثاق .

٦ - المبدأ الذى يطلب من الأمم المتحدة أن تعمل على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على المبادئ التى تضمنها وأوردها الميثاق وذلك بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين . والحقيقة أن الميثاق أعاد التأكيد على أهمية هذا المبدأ بأن ذكر في المادة ٣٥ أن لكل دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً في شأن هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها في الميثاق .

٧ - أما المبدأ الأخير الذى ورد ذكره في الميثاق فهو يمنع الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى للدولة ما ، وأكد هذا المبدأ كذلك أنه ليس هناك ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل الداخلية لأن محل بحكم الميثاق ، وان كان ذلك لا يخل بحق المنظمة الدولية في تطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق.

المضوية في الأمم المتحدة

تنقسم العضوية في الأمم المتحدة إلى نوعين : عضوية أصلية وعضوية بالانضمام وان كانت التفرقة بينهما هي عملية شكلية بحتة ولا ترتب أى آثار قانونية أو سياسية لهذه الفئة من الأعضاء أو تلك . والدول الأصلية هي كما حددتها المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، الدول التى اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في سان فرانسيسكو ، والدول التى وقعت تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٢ ثم وقعت ميثاق سان فرانسيسكو وصدقت عليه . أما العضوية بالانضمام فهي حق لجميع الدول الأخرى المحية للسلام ، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها الميثاق والتي ترى الأمم المتحدة أنها قادرة على تنفيذها . .

أما عن اجراءات الانضمام فتتلخص في أن تقدم الدولة التى ترغب في الانضمام للأمم المتحدة طلبا بذلك إلى الأمين العام للمنظمة الدولية ويكون ذلك الطلب مصحوبا بإعلانها قبول الالتزام بميثاق الأمم المتحدة . ويقوم الأمين العام بإحالة الطلب إلى مجلس الأمن لبحثه وإصدار توصية بشأنه إلى الجمعية العامة ، ويشترط أن توافق على هذه التوصية الصادرة عن مجلس الأمن للدول الخمس الكبرى . ويصدر قرار الجمعية العامة الخاص بقبول الأعضاء الجدد بأغلبية الثلثين . ويتضح من هذا الاجراء ، ان إشراك كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في عملية قبول الأعضاء الجدد يؤدي إلى إمكانية عدم قبول العضو الجديد إذا ما اعترضت على قبوله إحدى الدول الخمس الكبرى حتى ولو كانت أغلبية أعضاء الأمم المتحدة توافق على هذا القبول . ، وذلك لأن قرار الجمعية العامة بقبول العضو الجديد لا يمكن صدوره الا بناء على توصية من مجلس الأمن .

ولإى جانب اكتساب العضوية فى الأمم المتحدة فهناك الأمور الأخرى المتعلقة بالوقف والفصل والانسحاب .

فبالنسبة للإيقاف تنص المادة الخامسة من الميثاق على أنه يجوز للجمعية العامة أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملا من أعمال القمع أو المنع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها . ويكون الإيقاف بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ، ويرفع الإيقاف ويمكن للعضو ممارسة حقوق العضوية ومزاياها بقرار من مجلس الأمن .

وبالنسبة للفصل من الأمم المتحدة، فنص المادة السادسة من الميثاق على أنه يجوز للجمعية العامة أن تفصل عضوا من الأعضاء إذا أمعن فى انتهاك مبادئ الميثاق ويكون قرار الجمعية العامة فى هنا الشأن مبنيا على توصية من مجلس الأمن .

وبالنسبة للانسحاب من المنظمة الدولية فقد عارض البعض فى الاعتراف بحق الدول الأعضاء فى الانسحاب من الأمم المتحدة استنادا إلى أن الميثاق لم ينص على حق الانسحاب ولم ينظمه كما أن السماح به يؤدى إلى إضعاف الأمم المتحدة . ولكن الاتجاه الغالب يرى أنه على الرغم من أن الميثاق لم ينص على موضوع الانسحاب ، إلا أنه من الواجب أن يحتفظ أعضاء الأمم المتحدة لأنفسهم بهذا الحق نظرا لأن الأمم المتحدة منظمة اختيارية انضمت إليها الدول بآرادتها ويحتفظ أعضاؤها بسيادتهم التى لم ينزعها منهم الميثاق (٣)

وقد اشتمل تقرير لجنة الصياغة فى مؤتمر سان فرانسيسكو على إشارة إلى جواز الانسحاب من الأمم المتحدة فى بعض الظروف ومن هذه الظروف على سبيل المثال :

- أ - أن تضحي الأمم المتحدة بالقانون والعدل للمحافظة على السلام .
- ب- أن تعجز الأمم المتحدة عن حفظ السلام .
- ج- أن تتغير حقوق والبرامات الأعضاء بسبب تعديل أدخل على الميثاق لم يشركوا فى الموافقة عليه .

د - أن يكون التعديل الذي أقرته الأكتريية المطلوبة في الجمعية العامة أو في مؤتمر عام لم يحصل على تصديق العدد اللازم من الدول لكي يصبح نافذا ويترتب على انسحاب العضو من الأمم المتحدة تحلله من الترامات الميثاق إلا تلك التي تسرى في مواجهة الدول غير الأعضاء (٤)

تكوين الأمم المتحدة - الأجهزة والفروع الرئيسية

وفقا للمادة السابعة من الميثاق ، فان الأمم المتحدة تتكون من ستة أجهزة رئيسية هي : الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة أو جهاز السكرتاريا. وهذا يظهر ان تكوين الأمم المتحدة هو أكثر تعقيدا من تكوين عصبة الأمم التي كانت تتكون أساسا من الجمعية ومجلس العصبة وجهاز السكرتاريا . وسنحاول فيما يلي أن نعطي فكرة عن السلطات الممنوحة لكل واحد من هذه الأجهزة والمسئوليات التي يقوم على تنفيذها .

١ - الجمعية العامة The General Assembly

تعتبر الجمعية العامة الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة وهي الجهاز الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء . وتجتمع الجمعية بانتظام مرة كل عام ولها حق المناقشة واصدار التوصيات في جميع الأمور التي تدخل ضمن نطاق الميثاق ، كما أن لها أيضا حق مناقشة سلطات ومهام جميع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة وهي تعد الدراسات وتقدم التوصيات للدول الأعضاء وللأجهزة الأخرى للمنظمة في سبيل تدعيم التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أيضا للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون من أجل الحفاظ على السلم، ومن ضمنها تلك التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح ، كما يمكنها مناقشة أى مسألة تتعلق بصيانة السلم سواء كانت هذه المسألة معروضة بواسطة دولة من الدول الأعضاء أو بواسطة مجلس الأمن، أو بواسطة دولة غير عضو تحت شروط معينة .

وثمة عندما استثناء واحد لسلطات الجمعية العامة في اتخاذ التوصيات اذ يقضى الميثاق بأنه عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق فليس للجمعية العامة أن تقدم أى توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن .

ونظرا لما للجمعية العامة من سلطة في مناقشة جميع الأمور والمسائل في نطاق الميثاق فقد كفل لها صفة المركز الرئيسى في المنظمة كلها . وتقوم جميع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة - بما فيها مجلس الأمن - بتقديم تقارير سنوية وأخرى خاصة لكي تنظر فيها الجمعية . وتتولى الجمعية انتخاب الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن، وانتخاب جميع الأعضاء السبعة والعشرين في المجلس الاقتصادى والاجتماعى وكذلك الأعضاء المنتخبين في مجلس الوصاية وتقوم الجمعية ومجلس الأمن - كل على حدة - بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية . وبناء على توصية مجلس الأمن ، تتولى الجمعية قبول الأعضاء الجدد وتعيين الأمين العام للمنظمة .

وبالإضافة فان الجمعية العامة هي التي تبحث مبرانية النفقات ، ويمكن للجمعية ايضا أن تدعو الحكومات إلى تقديم مساهمات اختيارية . وعن طريق مثل هذه المساهمات يتم مثلا تمويل عمليات المساعدة المتعددة الأطراف المعروفة باسم برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، كما تكفل المعاونة على دعم عمل مختلف الوكالات الإنسانية مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة .

وقد سبق لنا أن أشرنا إلى التطور الهام الذى حدث في طبيعة دور الجمعية العامة فيما يتعلق بمناقشة الأوضاع الخاصة بالسلام والأمن الدوليين والذي جاء في أعقاب اصدار توصية الاتحاد من أجل السلام في عام ١٩٥٠ والتي كان الهدف منها تمكين الجمعية العامة من التوصل إلى قرار بشأن الموضوعات العاجلة التي قد تتطلب تنفيذ بعض التدابير أو تطبيق بعض الجزاءات وذلك في حالة تعذر الاتفاق على اصدار مثل هذه القرارات في مجلس الأمن بسبب استخدام الفيتو . غير أنه يجب علينا أن نؤكد هنا مرة أخرى أن الجزاءات التي توقع في الجمعية العامة

تنفيذا لتوصية الاتحاد من أجل السلام تنفذ بطريقة اختيارية وذلك لأن سلطة الجمعية العامة هي سلطة اقتراح وليست سلطة إصدار قرارات ملزمة .

بقيت نقطة أخرى وهي أن لكل دولة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة صوت واحد، وإن كان لكل منها الحق في إيفاد ما يصل إلى خمسة مندوبين لحضور جلسات الجمعية، وتصدر الجمعية قراراتها بشأن المسائل العادية بالأغلبية البسيطة لأصوات الحاضرين المشتركين في التصويت ، ولكنها تصدر قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية الثلثين ، ومن أمثلة هذه المسائل الهامة :

أ - التوصيات المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين .

ب- التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة بشأن الترشيح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن وكذلك الترشيح لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعضوية مجلس الوصاية .

ج- التوصيات الخاصة بقبول عضوية الدول الجديدة في الأمم المتحدة.

د - وقف الحقوق والامتيازات المرتبطة بعضوية الدول في الأمم المتحدة.

هـ - طرد الدول التي تنتهك الميثاق وتحمل بشروط عضويتها في المنظمة الدولية .

و- المسائل المتعلقة بعمل مجلس الوصاية وكذلك المسائل المتعلقة بالميراثية.

٢ - مجلس الأمن The Security Council

يعتبر مجلس الأمن الجهاز الذي عهدت إليه الدول الأعضاء بالمسئوليات الرئيسية لحفظ السلام والأمن وهو يؤدي مهامه نيابة عن الدول الأعضاء التي وافقت جميعها على قبول قراراته وعلى تنفيذها .

وبموجب النصوص الأصلية للميثاق كان مجلس الأمن يتكون من أحد عشر عضوا منهم خمسة دائمين هم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وبريطانيا

وفرنسا والصين ، وستة غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين ولا يصح إعادة انتخاب أحدهم مرتين متتاليتين ويراعى في انتخابهم مدى المشاركة التي يقومون بتقديمها في مجال حفظ السلام الدولى ، كما اشترط الميثاق مراعاة مبدأ عدالة التوزيع الجغرافى في عملية الاختيار للمقاعد غير الدائمة . ومنذ سنة ١٩٦٥ تغير تكوين مجلس الأمن وأصبح خمسة عشر عضوا وبلدا ارتفع عدد المقاعد غير الدائمة من ستة إلى عشرة مقاعد .

أما عن إجراءات التصويت في مجلس الأمن فقد تناولتها المادة السابعة والعشرون من الميثاق التي فرقت بين التصويت حول المسائل الاجرائية والتصويت حول المسائل الموضوعية . ففى المسائل الاجرائية تصدر القرارات بموافقة تسع دول أعضاء من المجلس وليس ضروريا أن تشمل هذه الأغلبية على أصوات الدول الخمس الكبرى ذات المقاعد الدائمة . أما في المسائل الموضوعية فتصدر القرارات بأغلبية الأصوات (تسع أصوات) بشرط أن تتضمن أصوات الدول الدائمة . وعلى ذلك فانه في دائرة التصويت على المسائل الموضوعية ، يمكن لأى دولة كبرى أن تعطل إصدار أى قرار اذا ما انحلت منه موقف المعارضة ، وهما هو ما يعرف بحق المعارضة أو الفيتو .

ومن هنا تصبح الضيقة بين المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية أمرا بالغ الأهمية وذلك تقاديا للمحاولات التي تلجأ إليها الدول الكبرى لتبرير استعمالها بحق الفيتو بدعوى أن المشكلات التي تطرح على المجلس للتصويت تدخل في إطار الموضوع وليس في دائرة الإجراءات ، وهنا يحدث ما يعرف بعملية الفيتو المزدوج .

وهو أن تقرير طبيعة المشكلة التي يتم التصويت عليها وما إذا كانت في حقيقتها اجرائية أو موضوعية يعطى الدول ذات المقاعد الدائمة حق استعمال الفيتو ، وفي هذه الحالات وللخروج من هذا المأزق الذي ينقسم بسببه مجلس الأمن يمكن للمجلس أن يميل الأمر إلى جهاز أو هيئة أخرى والأخذ برأيها فيما اذا كان الأمر يعتبر إجرائيا أو موضوعيا .

وقد حدث أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو للمرافقة على ميثاق الأمم المتحدة أن أصدرت الدول الكبرى بيانا يشتمل على بعض نماذج لما يمكن اعتباره

أمورا ذات صفة إجرائية وما يعتبر موضوعيا منها . ولكن هذه النماذج والأمثلة لم تدمج في صلب الميثاق وعلى ذلك بقيت المشكلة قائمة ، وترتب عليها أيضا أن استخدم حق الفيتو بطريقة متكررة من قبل بعض الدول ذات المقاعد الدائمة (الاتحاد السوفيتي أكثر من مائة مرة) ، مما تسبب في شل مجلس الأمن في كثير من المواقف .

ولهذا السبب فقد أدخلت بعض تعديلات خفيفة على استخدام الفيتو وهذه التعديلات جاءت نتيجة الممارسة وليس نتيجة تعديل رسمي لميثاق سان فرانسيسكو ، ومن أمثلة هذه التعديلات غير الرسمية : -

أ - ان امتناع إحدى الدول ذات المقاعد الدائمة عن التصويت على مشروع قرار معين لا يعتبر فيتو ، وبذلك فانه لا يؤثر في إصدار القرار فيما إذا وافقت الدول الأخرى الدائمة في المجلس .

ب- أن المجلس يستطيع أن يمرر ما يراه ضروريا من التوصيات في غياب إحدى الدول الدائمة أو بمعنى آخر فان وجودها واشتراكها في عملية التصويت لم يعد شرطا ضروريا لضمان قانونية التصويت .

وبالإضافة إلى ما تقدم فان هناك قيودا خفيفا آخر على استخدام حق الفيتوورد ذكره في المادة السابعة والعشرين من الميثاق ومضمونه أنه لا يمكن لإحدى الدول الدائمة أن تمارس هذا الحق في الحالات التي تكون فيها طرفا في نزاع ينظره المجلس وكذلك في الحالات التي يحال فيها النزاع إلى إحدى المنظمات الإقليمية لنظره والبت فيه .

أما عن مسؤوليات مجلس الأمن فان للمجلس حق مناقشة وبحث أى نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك بين دولتين أو أكثر ، وتعرض عليه هذه التراعات أو المواقف عن طريق أحد أعضائه أو أى عضو في الأمم المتحدة أو الجمعية العامة أو الأمين العام بل حتى في ظروف معينة عن طريق دولة ليست متتية لعضوية المنظمة الدولية . كما أن للمجلس الحق في التوصية بطريق التسوية السلمية ووسائلها بل وبالشروط الفعلية للتسوية في حالات معينة .

وفي حالة وقوع تهديد للسلم الدولى أو إخلال به أو أى عمل علوانى فالمجلس سلطة اتخاذ الإجراءات التنفيذية التى من شأنها إعادة السلام إلى نصابه . وهذه الإجراءات تشمل وقف المواصلات وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بل واستخدام القوات الجوية والبرية والبحرية إذا استدعى الأمر ذلك . وبمقتضى الميثاق ، تتعهد جميع الدول الأعضاء أن تضع تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وبموجب اتفاقيات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين .

ولما كانت المحافظة على السلم الدولى تستدعى يقظة دائمة وقد تستوجب اتخاذ اجراءات عاجلة ، فان المجلس يظل في حالة انعقاد دائم ، وله أن يعقد اجتماعاته خارج المقر الرئيسى للمنظمة اذا ما رأى ضرورة لذلك .

وبالإضافة إلى المسئولية الرئيسية للمجلس في موضوع حفظ السلام والأمن الدوليين فان كل القرارات السياسية الهامة في الأمم المتحدة يدخل في بحثها مجلس الأمن بشكل أو آخر . كما أن بحث عضوية الدول في المنظمة الدولية ، أو إيقاف هذه العضوية أو إنهاؤها تقرر في الجمعية العامة بناء على التوصيات التى يصدرها مجلس الأمن في هذا الخصوص . كذلك فان مجلس الأمن هو السلطة التى تملك حق ارجاع كافة الحقوق والامتيازات للدول التى يتقرر إلغاء الحكم بإيقاف عضويتها ، وهو الذى يصدر التوصية الخاصة بتعيين السكرتير العام للأمم المتحدة ، وقضلا عن هذا وذلك فان مجلس الأمن يتمتع بسلطات هامة في موضوع تعديل الميثاق ، الخ .

٣ - المجلس الاقتصادى والاجتماعى The Economic and Social Council

يعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة مستهدفا بناء عالم أكثر رخاء واستقرارا وعدلا ، وهو الجهاز الذى يوجه وينسق العمل الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

ويهتم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموضوعات كثيرة من بينها التخطيط للتنمية الاقتصادية ، والمساعدة المالية والفنية للبلاد الأقل تقدما ، والمشاكل السكانية وحقوق الإنسان، والمعونة لأطفال العالم، واستخدام الموارد الطبيعية

ومحسين الظروف المعيشية عامة . ويستعين المجلس بالتقارير والأبحاث والدراسات في إصدار توصياته في هله وغيرها من الأمور التي تلخظ في نطاق اختصاصه كما انه يتولى إعداد مشروعات الاتفاقات للعرض على الجمعية العامة ، ويدعو لعدد مؤتمرات دولية اذا دعت الحاجة إلى ذلك .

ويقوم المجلس بتأليف اللجان لمعالجة نواح خاصة وذلك للمساعدة في القيام بمهامه وهله اللجان والمهيات الخاصة تنظر في موضوعات معينة لتقديم المشورة الفنية للمجلس خلال القيام بأعماله ، وتوجد أيضاً أربع لجان اقتصادية إقليمية ترسل تقاريرها للمجلس وهي - لجنة أوروبا ولجنة آسيا ، ولجنة الشرق الأقصى ، ولجنة أمريكا اللاتينية ثم لجنة أفريقيا ، وهناك أيضاً مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت .

ولعل من أهم واجبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقامة الصلة بين الأمم المتحدة وبين الوكالات الدولية المتخصصة (Specialized Agencies) وذلك بموجب اتفاقيات خاصة، كما يتولى التنسيق بين أوجه نشاطها ، ويشترك ممثلو الوكالات المتخصصة في إجراءات المجلس ولكن بدون أن يكون لهم حق التصويت . وبالإضافة فان المجلس يقوم بالتشاور مع عدد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في نطاق نشاطه . ومن أمثلة الوكالات الفنية المتخصصة التي يشرف عليها المجلس : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الزراعة والأغذية ومنظمة اليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الخ

أما عن تكوين المجلس ، فانه كان يتكون أصلاً من ثمانية عشر عضواً ، ولكن عدد الأعضاء ازداد فأصبح سبعة وعشرين وفقاً للتصديلات التي أدخلت على الميثاق وأصبحت سارية المفعول منذ أغسطس ١٩٦٥ . وأعضاؤه تتخيم الجمعية العامة على أساس دوري ، اذ يتخبط تسعة من الأعضاء كل عام ولدة ثلاث سنوات . ويعقد المجلس اجتماعاته لممارسة مهامه وواجباته كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ويعقد المجلس عادة دورتين في السنة ، ويصدر قراراته بأغلبية الحاضرين المشتركين في التصويت .

نص ميثاق الأمم المتحدة على انشاء نظام الوصاية لإدارة الأقاليم التي يشملها هذا النظام والإشراف عليها ، وهناك اتفاقية للوصاية خاصة بكل إقليم يوضع في ظل هذا النظام توافق على نصها الدول التي يعينها الأمر بصورة مباشرة وتقرها الجمعية العامة أو مجلس الأمن في حالة الأقاليم التي تعتبر مناطق ذات أهمية استراتيجية . ومن هنا فان مجلس الوصاية يقوم بمعاونة الجمعية العامة في الإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ويؤدي نفس المهمة لمجلس الأمن بالنسبة للمناطق الاستراتيجية . ويتكون مجلس الوصاية طبقا لنصوص الميثاق من :

- ١ - الدول الأعضاء التي تشرف على إدارة مناطق تحت الوصاية .
 - ٢ - الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية .
 - ٣ - أى عدد آخر من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات لكي يحققوا التوازن الضروري بين الأعضاء الذين يتولون الوصاية وأولئك الذين لا يمارسونها .
- وفيما يتعلق بالسلطات التي يمارسها مجلس الوصاية تحت اشراف الجمعية العامة فاتها تلخص في :

- ١ - دراسة التقارير السنوية التي تتولى تقديمها إلى المجلس الدول التي تمارس مسؤوليات الوصاية على الأقاليم التي يشملها هذا النظام .
- ٢ - تلقي الشكاوى والعرائض من الأقاليم الخاضعة للوصاية ودراستها بالتشاور مع الدول القائمة بالوصاية ولا تشترط شروط خاصة فيمن يقدمون هذه العرائض من شعوب الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية ويموز لهؤلاء أن يقدموا عرائض شفوية أمام المجلس .
- ٣ - العمل على تنظيم زيارات دورية لهذه الأقاليم بالاتفاق مع الدولة الوصية .

٤ - اتخاذ الاجراءات والترتيبات المتعلقة بأوضاع هذه المناطق تمثيا مع الاتفاقات التي تنظم العلاقة بين الدول المشمولة بالوصاية وبين السلطات القائمة بالادارة .

وفي ضوء ذلك يقوم مجلس الوصاية بتقديم تقارير سنوية للجمعية العامة والتعرف على ما اذا كانت أوضاعهم تؤهلهم للحصول على الاستقلال السياسي .

٥ - محكمة العدل الدولية *International Court of Justice*

تعتبر محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة . وتقوم المحكمة باختصاصاتها وفقا لنظام أساسي يعتبر جزءا من الميثاق . ومن ثم فان لكل دولة متتمة لعضوية الأمم المتحدة حق اللجوء إليها مباشرة . وقد تمهدت كل دولة من الدول الأعضاء بأن تخضع لأحكام المحكمة في أية قضية تكون طرفا فيها .

وتشمل ولاية هذه المحكمة جميع القضايا التي يرفعها إليها المتناضون وجميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في الميثاق أو في المعاهدات والاتفاقيات المعمول بها .

وفضلا عن الفصل في المنازعات القضائية التي تعرض عليها تتولى هذه المحكمة وظيفة عامة أخرى هي تقديم الآراء الاستشارية في الشئون القانونية التي تحيلها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى التي تأذن الجمعية العامة لها بذلك .

وتتكون محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضيا وبالنسبة للاجراء المتبع في اختيار هؤلاء القضاة فان الذي يقوم بترشيحهم واقتراح اسمائهم ليس الحكومات وإنما الجماعات الوطنية في الدول مثل المحافل القانونية والقضائية والجامعات والمراكز والهيئات الأكاديمية . ويقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم قائمة المرشحين إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للاقتراع عليها، ومن يحصل على أغلبية الأصوات المطلوبة يتم انتخابه لعضوية المحكمة . وتكون مدة

العضوية في المحكمة تسع سنوات ويتم انتخاب ثلث الأعضاء مرة كل ثلاث سنوات .

٦ - الأمانة العامة The Secretariat

يبقى الجهاز الرئيسى الأخير من أجهزة الأمم المتحدة ، وهو جهاز الأمانة العامة الذى يقوم بالمهام الإدارية للمنظمة الدولية، ويتولى رئاسة هذا الجهاز الأمين العام الذى تقوم الجمعية العامة بتعيينه وفقا لتوصية مجلس الأمن ، وهو بوضعه هنا يعتبر الإدارى الأول في المنظمة الدولية .

أما عن مهام ومثليات الأمين العام للأمم المتحدة ، فمنها أنه يقوم بتقديم تقرير سنوى للجمعية العامة يضمنه كل ما يتعلق بنشاط المنظمة الدولية في خلال عام . كما أنه هو الذى يلفت نظر مجلس الأمن إلى الأمور التى قد تشمل على تهديد للسلام الدولى .

والأمين العام حين يمارس مثلياته فإنه يحظر عليه تلقى تعليمات من أى حكومة أو دولة أو هيئة خارجة عن الأمم المتحدة . ويمتد هذا الحظر كذلك إلى كل موظفى جهاز الأمانة العامة ، وذلك حتى لا يحدث تعارض بين مثلياتهم كوظفين دوليين وبين التعليمات التى يتلقونها من هذه المصادر الخارجية .

كما تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية للأمين العام والجهاز الذى يعاونه . وأن تمتنع عن القيام بأية محاولات لتأثير عليهم خلال ممارستهم لمثلياتهم تجاه المنظمة الدولية .

المبحث الثالث

الأمم المتحدة : الإنجازات والصعوبات

نحاول فيما يلى أن نعرض لأهم الإنجازات التى استطاعت الأمم المتحدة أن تحقّقها ، وذلك قبل أن ننتقل إلى مناقشة الأسباب التى تحيط بالأزمة السياسية الراهنة للمنظمة العالمية والتى تحد من قدرتها على بلوغ كل ما حددته لها الدول من أهداف ، وما علقته عليها من آمال .

وقد شملت هذه الانجازات البارزة عددا من المبادئ الرئيسية التي تتمثل في :

١ - في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين : -

على الرغم من كثرة الحروب والصراعات المسلحة التي وقعت في المجتمع الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة وقفت لزامه عدد كبير منها مكتوفة الأيدي بسبب تعادم استراتيجيات الدول الكبرى وتعارض مصالحها وأجالاتها ، إلا أن المنظمة العالمية استطاعت أن تثبت وجودها في بعض هذه الصراعات والصراعات .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الجهود الفعالة التي بذلتها الأمم المتحدة خلال أزمة السويس في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٦ عندما تمكنت ولأول مرة في تاريخها ، بل وفي تاريخ التنظيم الدولي العالمي ، أن تنشئ قوة طوارئ دولية تابعة لها ، وعلى النحو الذي أوضحناه تفصيلا في الفصل الخامس بالأمن الجماعي وأن تراقب بواسطتها الاشراف على تنفيذ ترتيبات وقف اطلاق النار ، وكذلك تحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية من مصر . وقد ظلت هذه القوات تعمل كمازالت بين الأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط وحتى قبل حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة عندما طلبت مصر انسحابها من أراضيها ، وقد أعيدت هذه القوات مرة أخرى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تزال تتمركز في مواقعها على الجبهتين المصرية والسورية .

وقد نفذت الأمم المتحدة مهام مماثلة لعمليات حفظ السلام في عدد آخر من الأقاليم والمناطق مثلما حدث خلال أزمة الكونغو التي استمرت حوالي أربعة أعوام كاملة ، وأزمة الحرب الأهلية في قبرص منذ عام ١٩٦٤ ، وأزمة اللومنيكان في عام ١٩٦٥ . كما أنه في عام ١٩٦٥ ساعدت الأمم المتحدة في وقف القتال الذي نشب بين الهند والباكستان في كشمير وعلى طول الحدود الدولية التي امتد إليها القتال بين الدولتين .

٢ - في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح : -

أما عن انجازات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح وقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل في فصل سابق فيجىء من بينها : التوقيع

في موسكو في عام ١٩٦٣ على معاهدة حظر اجراء التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتمت الماء ، ومعاهدة حظر انتاج وتخزين الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية الموقعة في مكسيكو سيتي في فبراير ١٩٦٧ ، ومعاهدة الفضاء الخارجي الموقعة في عام ١٩٦٦ والتي دعت إلى فرض حظر على وضع الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي وتحريم ادعاءات السيادة القومية على الفضاء ، وأن يكون استكشافه واستخدامه لحير الإنسانية جمعاء ، وبالإضافة فهناك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت في يونيو ١٩٦٨ ، ومعاهدة قاع البحار التي حظرت تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قيعان البحار والمحيطات والموقعة في فبراير ١٩٧١ ، واتفاقية تحريم انتاج واستخدام أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية والموقعة في ابريل ١٩٧٢ ، الخ .

وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، بذلت الأمم المتحدة جهودا واضحة تمثلت في عقد العديد من المؤتمرات الدولية للبحث في الجوانب الفنية المختلفة لهذه المسألة الحيوية . وبالإضافة ، فانه توجد لجنة من العلماء التابعين للأمم المتحدة تتولى جمع وتقييم ونشر المعلومات الخاصة بما يحدثه الاشعاع النووي من آثار . وتقوم أجهزة أخرى وعدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وخصوصا الوكالة الدولية للطاقة الذرية باجراء دراسات لمختلف الأمور المتصلة بالطاقة النووية واستخدامها بصورة إنشائية مفيدة في الصناعة والزراعة والصحة العامة ، وكذلك استخدام النظائر المشعة في وسائل العلاج الطبي وغيرها من الأغراض السلمية .

٣ - في مجال التنمية الاقتصادية : -

وبالنسبة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية الدولية فانها تمثل انجازا مهما آخر من الانجازات التي استطاعت أن تحققها . ومن أمثلة ذلك ، أن الجمعية العامة قررت في ديسمبر ١٩٦١ تكريس الستينات من هذا القرن باعتبارها عقد الأمم المتحدة العشري الأول للتنمية ودعت جميع الدول إلى التكتاتف في بليل الجهود اللازمة لدفع عجلة التقدم في البلدان النامية .

كما تقوم الأمم المتحدة بتشجيع الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتم ذلك عن طريق :

(أ) توفير الخدمات الادارية والاحصائية الأساسية والتي يعتمد عليها تنفيذ برامج التنمية القومية .

(ب) تقديم المساعدات الضرورية لحكومات الدول النامية بما يعينها على مواجهة مشاكلها السكانية التي تؤثر على تقدمها الاجتماعى والاقتصادى .

(ج) مساعدة الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية لأغراض التنمية أو كصنوع للدخل القومى .

(د) تشجيع البحوث الميدانية الموجهة والمادقة في مجالات تنمية المجتمعات الريفية ، والاسكان ، والاصلاح الزراعى ، ونشر التعليم ، والخدمات الاجتماعية ، وظروف العمل ، وتحسين الصحة ، وتوفير الغذاء والوقاية ضد الجريمة والانحراف ، الخ .

وفي اطار هذا الهدف الحيوى ، وهو دعم عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بالجهود الدولية المشتركة ، عقد في عام ١٩٦٤ في جنيف مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية ، واتخذت توصيات لمساعدة البلاد النامية على زيادة وتثبيت مكاسبها من السلع الأولية وزيادة صادراتها من السلع المصنعة ، وتوفير ما يحتاج إليه من أموال لازمة لبرامج التنمية . ثم عقد المؤتمر دورة ثانية له في فيودلى في مطلع عام ١٩٦٨ ، وقد أعطى اهتماما خاصا لبعض المسائل مثل المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية الصناعية ، ووسائل تحسين شروط المعونة للدول النامية ، وامكانية زيادة المبادلات التجارية فيما بينها . كما عقدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مؤتمر الأمم المتحدة الدولى الأول للتنمية الصناعية في أثينا في نهاية عام ١٩٦٧ للبحث في امكانية تنمية التصنيع وتسيق نشاطات أعضاء الأمم المتحدة في هذا المجال .

ثم هناك برنامج الغلاء العالمى الذى أنشئ في عام ١٩٦٣ . ويقوم هذا البرنامج على استغلال فائض الانتاج الزراعى وما يحصل عليه من مواد الغلاء والأموال والخدمات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . يضيف إلى هذا الاهتمام المرأيد الذى أولته الأمم المتحدة لحماية البيئة الانسانية من أخطار التلوث ، وكانت نقطة البداية في ذلك ، هى مؤتمر استكهولم لحماية البيئة الانسانية والذى انعقد في يونيو عام ١٩٧٢ .

ولم تقتصر جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية عند هذا الحد ، بل تجاوزته إلى محاولة الاستزادة من الروات اللفنية في قاع المحيطات ، وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا في ٢١ ديسمبر ١٩٦٨ بتشكيل لجنة من ٤٢ دولة لبحث هذه المسألة من جميع جوانبها القانونية والاقتصادية والتقنية ، بغية الحلولة دون استغلال الأقلية لقاع البحار على حساب مصالح الأغلبية ، وذلك من أجل ضمان مشاركة الجميع خاصة الدول النامية في مثل هذه الروات .

كما أقامت الأمم المتحدة معهدا للتدريب والبحوث في عام ١٩٦٥ لتدريب الموظفين وخاصة موظفي الدول النامية ، على الخلفة في الإدارات القومية أو في الأمم المتحدة ذاتها ، ويقوم المعهد أيضا باعداد البحوث الخاصة بالمشكلات التي قد تهم الأمم المتحدة مثل عملية انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية ، والمشكلات التي تواجه بعض الدول الصغيرة ، ومشكلة هجرة العاملين المهرة إلى الدول الغنية .

٤ - في مجال تصفية الاستعمار :-

وفي مجال تصفية الاستعمار سنجد أيضا أنه قد أمكن للأمم المتحدة أن تحرز تقدما كبيرا لا يمكن انكاره . فبالنسبة للأقاليم التي شملها نظام الأمم المتحدة للوصاية نجد أنها كانت أحد عشر اقليما ، أربعة في غرب افريقيا وثلاثة في شرق افريقيا وأربعة في منطقة المحيط الهادى . وفي ظل توجيه مجلس الوصاية نالت كل هذه الأقاليم باستثناء إقليم جزر الباسفيكى الذى تديره الولايات المتحدة استقلالها أو آثرت الانضمام إلى دول مستقلة ، وغالبا ما كان ذلك يتم عقب اجراء استفتاءات تحت اشراف الأمم المتحدة .

أما عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فقد أفرد ميثاق الأمم المتحدة لها بابا خاصا اشتمل على تحديد للمبادئ الواجب توافرها في ادارتها ، ومنها أن تنال مصالح سكان هذه الأقاليم أقصى رعاية ، كما طلب من الدول التي تشرف عليها أن تقبل كإمانة مقلسة ، الالتزام بأن تبذل من أجلهم كل ما تستطيع وأن تسير بهم نحو الاستقلال . وبالفعل فقد حصل عدد كبير من هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، على الاستقلال التام ، وما يزال البعض الآخر ،

ومن أهمها إقليم ناميبيا الذى يخضع للسلطة الاستبدادية لحكومة جنوب أفريقيا
الجنصرية ، يكافح في سبيل تحقيق استقلاله ، بمساعدة الأمم المتحدة
وجهدتها المتواصلة في هذا الشأن .

وفي تحليلنا لجهود الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار ، لا يفوتنا أن
نشير إلى اعلان تصفية الاستعمار الذى صدر عن المنظمة العالمية باعتباره وثيقة
دولة تاريخية في هذا الموضوع .

ففى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ أقرت الجمعية العامة بالاجماع الاعلان عن منح
الاستقلال لكل الأقطار والشعوب التى لا تزال خاضعة للاستعمار ، ونادت
فيه بضرورة تصفية الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره تصفية عاجلة وبدون قيد
أو شرط . وأعلنت الجمعية العامة أن اخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية يشتمل
على انكار للحقوق الأساسية للإنسان ، كما أعلنت أنه سيجرى فوراً في الأقاليم
المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي وكل الأقاليم الأخرى التى لم
تحصل بعد على استقلالها ، نقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم دون
أية شروط أو تحفظات ، وذلك وفقاً لإرادتها التى تعرب عنها بحرية تامة وبلا
أذى تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون ، حتى يتاح لها أن تتمتع بكامل
الاستقلال والحرية .

وفي عام ١٩٦١ عينت الجمعية العامة لجنة خاصة تألفت في الأصل من سبعة
عشر عضواً ثم أصبحوا فيما بعد أربعة وعشرين عضواً . وكانت مهمة اللجنة
أن تراجع باستمرار تنفيذ ما ينادى به الاعلان وأن تتقدم بما تراه ضرورياً من
توصيات . وقد أجرت هذه اللجنة دراسة متصلة للأوضاع السائدة في أكثر
من خمسة وخمسين إقليماً . ولكي تكون الصورة كاملة أمام اللجنة ، فإنها
تأخذ في تقديرها المعلومات التى تتلقاها من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، ومن
الدول التى تدير شؤون هذه الأقاليم ، كما تلقى اللجان المتعلقة بهذه الأقاليم
وتستمع إلى الملتزمين شخصياً ، وفي بعض الأحيان توفده اللجنة جماعات
زاررة لجمع المعلومات عن أقاليم بالذات ، كما عقدت بعض الدورات في
أفريقيا .

٥ - في مجال حقوق الانسان :

من بين الأهداف الرئيسية التي غنى ميثاق الأمم المتحدة بتأكيدهما ، تشجيع الاحترام لحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وكان أول تعريف دولي لحقوق الانسان هو « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ . وقد أدرجت الحقوق الواردة في الاعلان في اتفاقين دوليين هما : الاتفاق بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاق بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكانت الجمعية العامة قد تبنتهما بالاجماع في عام ١٩٦٦ ، وتلزم جميع الحكومات التي تصدق على الاتفاقين الرأما قانونيا بتطبيق كافة حقوق الانسان المدرجة في الوثيقتين .

وفي عام ١٩٦٨ الذي أسمى بالعام الدولي لحقوق الانسان ، انعقد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في طهران لاستعراض مدى التقدم الذي تحقّق على المستويات الدولية والقومية والاقليمية منذ اصدار الاعلان العالمي . كما تبني المؤتمر ٢٩ قرارا تناول جوانب معينة من القضايا المتعلقة بحقوق الانسان . وكان قد سبق ذلك في عام ١٩٦٢ أن أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لمتابعة السياسات العنصرية وبخاصة تلك التي تتهجها حكومة جنوب أفريقيا وتقديم التقارير عنها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن . كما طلبت الجمعية العامة من الدول الأعضاء أن تبادر إلى اتخاذ الاجراءات التي تكفل إنهاء سياسات الاضطهاد العنصري ، سواء تمت هذه الاجراءات بصورة منفردة أو جماعية .

٦ - في مجال دعم مبادئ وأحكام القانون الدولي :

وفي مجال دعم حكم وسلطة القانون في العالم نجد أن الأمم المتحدة قامت بنشاط هام في هذا الصدد، ومن ذلك مثلاً أنها أصدرت عدة إتفاقات ومعاهدات دولية لتنظيم القواعد القانونية التي يجب مراعاتها في العلاقات الدولية .

كما وجهت الأمم المتحدة إهتماماً كبيراً للمسألة المتعلقة بصياغة مواد القانون الدولي ، وهي المهمة التي تنهض بها لجنة القانون الدولي التي أنشأتها

الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ ، وتتألف هذه اللجنة من خمسة وعشرين عضواً من أقطاب القانون الدولي في العالم ، وقد تمثل عملها أحياناً على صورة تحضير مشاريع إتفاقات عرضتها الجمعية العامة بدورها على مؤتمرات دبلوماسية .

وقد أقر مؤتمر الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨ أربعة إتفاقات خاصة بالوضع العام لأعلى البحار ، وبالمياه الإقليمية والمناطق المتاخمة لها ، وبحقوق صيد الأسماك وتدابير حفظها ، وبأعمال البحث والاستغلال لموارد المحيط القاري .

أما مشاريع الإتفاقات التي أعدتها لجنة القانون الدولي في ميدان العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، فقد تم عرضها على المؤتمرين اللذين عقدتهما الأمم المتحدة في فينا خلال عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، ووافق هذان المؤتمران على إتفاقية فينا بشأن العلاقات الدبلوماسية ، وإتفاقية فينا للعلاقات القنصلية .

وقد استكملت اللجنة عملها في إعداد سلسلة من مشروعات المواد القانونية الخاصة بقانون المعاهدات الذي تم الانتهاء منه في المؤتمر الذي عقد في فينا في عام ١٩٦٩ .

الصعوبات التي تعترض عمل الأمم المتحدة : -

• على الرغم من أن الأمم المتحدة حققت العديد من الانجازات الهامة في مختلف الميادين التي امتد إليها نشاطها كما رأينا ، إلا أنها تعرضت لصعوبات كثيرة وعنيفة وصل بعضها أحياناً إلى نقطة الأزمة الحرجة التي كادت تودي بهذه المنظمة العالمية ، وتمثل أبرز تلك الصعوبات في الآتي : -

(١) المشكلات المالية التي تأتي نتيجة عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في مناطق مختلفة من العالم والتي تتم من خلال إنشاء قوات طوارئ دولية تقوم المنظمة العالمية بتحمل نفقاتها ولقترات زمنية غير محددة . وعمليات حفظ السلام باهظة التكاليف من الناحية المالية ، وتشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الأمم المتحدة ، وترداد حدة هذه الأزمة المالية مسع رفض بعض الدول دفع نصيبها في نفقات عمل هذه القوات الدولية .

فالاتحاد السوفيتي ظل لعدة سنوات يرفض المشاركة مالياً في عمليات حفظ السلام الدولي بحجة أن تشكيل هذه القوات بواسطة الجمعية العامة ،

كان عملاً غير قانوني لأن هذه العمليات تدخل دستورياً ضمن إختصاص مجلس الأمن وليس الجمعية العامة . ثم أن الاتحاد السوفيتي - وقد أشرنا إلى هذا في فصل سابق - أصر على أن نفقات هذه القوات يجب أن تتحملها الدول التي تسبب بسلوكها العدوانى في خلق المواقف التي تجر إلى تدخل المنظمة العالمية ، ولأن تحميل كل الدول بمسئولية التصرفات غير المشروعة التي تمارسها أقلية من الدول يتنافى ومبدأ العدالة ، ثم أنه يشجع المعتدى على إقتراف العدوان ما دام أن غيره سيشارك في تحمل آثاره .

وهناك دول مثل فرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا إمتعت هي الأخرى ولأسباب خاصة بها عن المشاركة في تحمل نصيبها من المسئولية المالية لعمليات حفظ السلام ، وكل ذلك يجعل من الصعب على الأمم المتحدة أن تستمر في أدائها لهذه المسئولية الحبوية ، كما سيجعلها عاجزة عن إنشاء مثل هذه القوات مستقبلاً إذا ما بدلت تهديدات للسلام الدول تستلزم تنفيذ هذا الإجراء . ولا يخفى أن المحصلة الأخيرة لهذا كله ، هي إضعاف نظام الأمن الجماعي الذي تقوم الأمم المتحدة على تطبيقه أكثر مما هو ضعيف بالفعل ، وذلك نتيجة الاخفاق في توفير الحد الأدنى المطلوب من التضامن الدولي ، بكل أبعاده المادية وغير المادية ، في مواقف دولية يمثل هذه الدرجة من الخطورة والتهديد .

(٢) المشكلات الناتجة عن علم وجود تعريف محدد وشامل للعدوان ، خاصة وأن العدوان أصبح يتخفى وراء العديد من الواجهات كما أخذ يملك العديد من الطرق الملتوية وغير المباشرة ومن أمثلتها : التخريب السياسي والعائدي ، والضغط النفسي بوسيلة الحرب الدعائية ، وتحريض بعض الحركات السياسية الداخلية النائرة أو المتمردة على الأوضاع القائمة لإثارة الفلاقل والاضطرابات ، وقد يتجاوز هذا إلى تمويلها وتجهيزها وتسليحها والتخطيط لها ، وقد يمثل العدوان غير المباشر في صورة تدبير إنتقالات عسكرية في الدول الأخرى ، أو في إنتهاج سياسات الشهير والاساءة والتشكيك بقصد اضعاف الثقة الدولية فيها أو زعزعة إستقرارها ، أو إحراجها وتوريطها في مواقف تضر بمصالحها القومية ، الخ .

وربما لهذا السبب ، طالبت دول كثيرة في الأمم المتحدة بضرورة التوصل إلى تعريف شامل للعدوان باعتبار أن ذلك التحديد يساعد على تسوية الخلافات

التي تتشأ بسبب التضخيرات المتعرضة لطبيعة العلوان في العلاقات الدولية ، كما يرفع من قلرة الأمم المتحدة على التصرف بحزم ضد الدول التي تخرج على حدود تمهداتها ومسئولياتها التي تقرها الموائيق الدولية وقواعد القانون الدولي . وإزاء هذا الإصرار ، قامت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة خاصة مسن خمس وثلاثين دولة أسندت إليها مسئولية وضع تعريف محدد للعلوان وعرض النتائج التي تسهي إليها على الجمعية العامة لإقرارها ، وبالفعل فقد إنتهت اللجنة من عملها ، وأقرت الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧٤ توصية تحدد العلوان في إطار المعاني والاعتبارات التالية : -

أ - أن العلوان هو إستخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة الوطنية أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى ، وفي أي صورة لا تتفق مع ما اشتمل عليه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ وأهداف .

ب - أن المبادأة بإستخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول بما يتعارض والميثاق يوفر الدليل على وقوع عمل من أعمال العلوان ، إلا أن ذلك يجب ألا يتعارض مع حق مجلس الأمن في أن يقرر أن الفعل الذي وقع لا ينطبق عليه وصف العلوان وذلك بالنظر إلى الملابسات التي أحاطت بوقوعه أو لعدم اشتماله على درجة مناسبة من الخطورة أو التهديد .

ج - الأفعال الآتية التي تصدر عن الدول حتى وإن لم يسبقها إعلان الحرب : -

(١) الغزو أو الهجوم الذي تشنه القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى ، وكذلك الاحتلال العسكري الذي يتتج عن هذا الغزو أو الهجوم حتى وإن اتصف بطابع مؤقت .

(٢) الحصار المسلح الذي تفرضه دولة على موانئ وسواحل دولة أخرى .

(٣) سماح إحدى الدول لدولة أخرى بأن تستخدم إقليمها لممارسة العلوان ضد دولة ثالثة .

(٤) قيام إحدى الدول بطريق مباشر أو غير مباشر بإرسال عصابات مسلحة أو جماعات من المرتقة للقيام بأعمال التخريب ضد دولة

أخرى شريطة أن تكون هذه الأعمال من الحسامة أو التهديد بحيث ينطبق عليها وصف العدوان .

د - أنه لا يجوز الاجتباء إلى أية أعلان سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها لتبرير العدوان .

وواضح من هذا التعريف أنه يحصر نفسه في إطار استخدامات القوة العسكرية فقط ، سواء تمت هذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ومثل هذا التعريف الضيق والقاصر للعدوان في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة ، لم يحل هذه المشكلة الحسامة في أية صورة جلية ، وستظل الأمم المتحدة مجابهة بهذا التحدي حتى يتيسر إيجاد تعريف شامل وواقعي للعدوان .

(٣) المشكلات المتعلقة بآتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وهذه المشكلة تعتبر هي الأخرى من أكبر التحديات التي تواجه المنظمة العالمية ، ذلك أن تزايد الفجوة التي تفصل بين هاتين الفئتين من الدول وبخاصة فسى النواحي الاقتصادية والتكنولوجية يضر بمصالح الدول النامية ويساعد على خلق أوضاع من التمييز ضلطا ، وهو ما يعمق بدوره من أزمة عدم الثقة بين عالم الدول النامية وعالم الدول الصاعدة المتقدمة ، ويؤدي بالتالى إلى زيادة التوتر في علاقتهما المتبادلة حيث تميل فذ الدول النامية إلى اعتبار الدول المتقدمة مسئولة إلى حد بعيد عن أوضاعها الحالية أما نتيجة للسيطرة الاستعمارية القديمة أو لأن الدول المتقدمة تتبع سياسات قائمة على اعتبارات المصلحة الذاتية على حساب هذه الدول الفقيرة .

وإذا كانت الأمم المتحدة تحاول من خلال برامج المساعدات الفنية والاقتصادية أن تسهم ولو بنصيب محدود في التقليل من حدة هذه الاختلافات ، وذلك بهدف تحسين الجوئ الدول العام الذي تعمل المنظمة العالمية في إطاره ، إلا أن تلك الجهود والمشاركات ما تزال دون المستوى المطلوب لمجابهة هذه المشكلة والغلب على آثارها الدولية :

(٤) أن الأمم المتحدة لا زالت بعيدة عن كونها سلطة عالمية ترتفع فوق السيادة القومية للدول ، وهو ما يدفع بالدول إلى الخروج على قرارات المنظمة إذا ما رأت في تلك القرارات ما يمكن أن تفسره على أنه تعارض مع سيادتها القومية أو اعتداء على مصالحها ، ومن أمثلة ذلك رفض إسرائيل الإلتحاق من الأراضي العربية التي إحتلتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ تفضيلاً للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن في نوفمبر ١٩٦٧ . وكذلك رفض حكومة جنوب أفريقيا الإلتحاق عن سياسات التمييز العنصري تفضيلاً للتوصيات والقرارات التي إتخذتها الأمم المتحدة في هذا الخصوص ، ورفض بعض الدول تنفيذ قرارات المقاطعة التي دعت إليها الأمم المتحدة ضد حكومة جنوب روديسيا بسبب مشكلة التفرقة العنصرية أيضاً .

(٥) أن الأمم المتحدة عانت في عملها ولدة طويلة من مشكلة عدم التجانس في الإتجاهات السياسية للدول الأعضاء فيها . فالدول الكبرى مقسمة إلى كتلتين هندية وسوفييتية ، ويلتخل ضمن كل كتلة - سواء بطريق مباشر أو غير مباشر - عدد كبير من الدول التي ترتبط إتجاهاتها من المشكلات المعروضة على المنظمة الدولية بإتجاهات الدول الكبرى ومصالحها .

ونتيجة لذلك فإن المناقشات والتصويت على الموضوعات التي تعالجها الأمم المتحدة لا تتم بطريقة موضوعية وفي الحدود المباشرة لهذه الموضوعات وإنما غالباً ما يحدث ذلك من موقف التحيز لهذه الكتلة أو تلك . ويترتب على ذلك أن القرارات تخرج غير موضوعية وتكاد تكون مجرد إنعكاس لنفوذ كل كتلة دولية ولقدرتها على حشد أكبر عدد من الأصوات وراء مشروعات التوصيات والقرارات التي تعرض على الأمم المتحدة . وهذا الوضع في حد ذاته يزيد من إقسام الأمم المتحدة ويفقد الدول الثقة في قراراتها ، في حين كان من المفروض أن يحدث العكس .

(٦) أنه نتيجة للوضع السابق نجد أن وجهات نظر الدول الصغرى لا تتاح لها فرصة التمثيل في أجهزة المنظمة العالمية بشكل مؤثر وفعال ، فالذي يسيطر على إتجاهات المنظمة العالمية وعلى روح العمل فيها ، هي وجهات نظر الدول الكبرى .

وهذا الوضع يساعد هو الآخر على خلق الشعور بعدم الأهمية وعدم التحمس من جانب الدول الصغرى حيث تظهر أن جهودها تضيع سدى بسبب مناورات الدول الكبرى وقدرتها الضخمة على الضغط والتأثير .

(٧) أن عدم وجود قوة دولية فعالة ودائمة تحت تصرف مجلس الأمن لتنفيذ نظام الأمن الجماعي ، يفقد القرارات التي تصدرها ضد القوى المعتدية قوتها ويجعلها مجرد توصيات لا قيمة لها في الواقع .

ويضيف إلى هذه المشكلة أن الدول الكبرى التي لديها فعلاً من إمكانات القوة ما يساعدها على وضع جانب منها تحت إمرة الأمم المتحدة لتصرف بحزم في المواقف التي تهدد السلم الدولي ، هذه الدول الكبرى ترفض تقديم هلم الدعم العسكري كما ترفض أن يكون للأمم المتحدة أى سلطة فوقها ، وما يصدر عن تلك الدول هو مجرد وعود نظرية ، ولكنها في ظروف الأزمات الدولية تصرف بما تمليه عليها مصالحها دون إحترام لسلطة الأمم المتحدة .

(٨) أن عدم إشتمال ميثاق الأمم المتحدة على تعريفات محددة وقاطعة لما يمكن اعتباره أموراً إجرائية قد أدى إلى تعقيد الكيفية التي يتم بها التصويت في مجلس الأمن ، حيث أن تقرير الصفة الاجرائية أو الموضوعية لهذه المسائل تدخل هي الأخرى في إطار مناورات الدول الكبرى الدائمة التي تتمتع بحق الفيتو ، وهو ما يشل فاعلية مجلس الأمن ويجعل المناقشات تتركز أحياناً على الجوانب الشكلية الثانوية أكثر مما تتركز على الجوانب التي تدخل ضمن صميم مسؤولياته تجاه قضية السلم العالمي .

وهذه الثغرة الهامة في الميثاق أصبح من الصعب التغلب عليها حيث أن تصحيحها يتطلب تعديل الميثاق ، وتعديل الميثاق يتطلب موافقة الدول الكبرى الدائمة في مجلس الأمن ، وهو احتمال ما يزال متعلماً التحقيق .

المسواش

- (١) Jack Plano and Robert Riggs, Forging World Order, The Politics of International Organization, op. cit., pp. 11 - 14.
- Schleicher, International Relations, op. cit., pp. 150 - 151.
- Forging World Order, op. cit., pp. 34 - 37. (٢)
- V.D. Mahajan, International Politics Since 1900, op. cit., pp. 70 - 75.
- (٣) محمد حناظ لنام ، المنظمات الدولية (الطبعة الثالثة - ١٩٦٧) ، ص ١٤٤
- (٤) المرجع السابق ، ص ١٢٥

التنظيم الدولي العالمي : مراجع مختارة

- 1 - Alker, Hayward, and Russet, B., *World Politics in the General Assembly*, (Yale University Press, New Haven, 1965).
- 2 - Bailey, Sydney, *The General Assembly of the United Nations*, (Praeger, New York, 1960).
- 3 - Bloomfield, Lincoln, *International Military Forces*, (Little, Brown, Boston, 1964).
- 4 - Burns, Arthur, *Peace Keeping by UN Forces: From Suez to the Congo*, (Praeger, New York, 1963).
- 5 - Cox, Arthur, *Prospects For Peace-Keeping*, (Brookings Institution, Washington, 1967).
- 6 - Dallin, Alexander, *The Soviet Union at the United Nations*, (Praeger, N.Y., 1962).
- 7 - El-Ayouti, Yassin, *The United Nations and Decolonization*, (Nijhoff, The Hague, 1971).
- 8 - Gardner, Richard, *In Pursuit of World Order*, (Praeger, 1964).
- 9 - Goodrich, Leland, *The United Nations in a Changing World*, (Columbia University Press, N.Y., 1974).
- 10 - Gordenker, Leon, *The United Nations in International Politics*, (Princeton University Press, N.J., 1971).
- 11 - Gross, Ernest, *The United Nations: Structure For Peace*, (Harper, New York, 1962).
- 12 - Holcombe, Arthur, *Strengthening the United Nations*, (Harper, N. Y., 1967).
- 13 - Hovet, Thomas, *Bloc Politics in the United Nations*, (Harvard University Press, 1960).
- 14 - James, Alan, *The Politics of Peace - Keeping*, (Praeger, 1969).
- 15 - Kay, David, *The New Nations in the United Nations, 1960 - 1967*, (Columbia University Press, 1970).
- 16 - Lall, Arthur, *The U.N. and the Middle East Crisis, 1967*, (Columbia University Press, 1968).
- 17 - Nicholas, H.G., *The United Nations as a Political Institution*, (Oxford University Press, 1967).
- 18 - Rosner, Gabriella, *The United Nations Emergency Force*, (Columbia University Press, 1963).

- 19 - Russel, Ruth, **The United Nations and United States Security Policy**, (Brookings Institution, 1968).
- 20 - Scott, George, **The Rise and Fall of the League of Nations**, (Macmillan, New York, 1974).
- 21 - Stoessinger, John, **The United Nations and the Superpowers**, (Random House, New York, 1973).
- 22 - Wilcox, Francis, **The United States and the United Nations**, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1961).

مراجع عربية مختارة

- ١ - ابراهيم امام
الاعلام والاتصال بالجماهير
(القاهرة - مكتبة الأيجلو المصرية - ١٩٦٩) .
- ٢ - ابراهيم شحاته
الحدود الآمنة والمعترف بها
(بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ١٩٧٤) .
- ٣ - أحمد الخشاب
المختل السوسولوجي للاعلام
(الاسكندرية - دار الكتب الجامعية - ١٩٧٤) .
- ٤ - أحمد بنر
الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية
(الكويت - دار القلم - ١٩٧٤)
الاعلام الدولي - دراسات في الاتصال والدعاية الدولية
(القاهرة - مكتبة غريب - ١٩٧٧) .
- ٥ - احمد سويلم العمري
أصول العلاقات السياسية الدولية
(القاهرة - مكتبة الأيجلو المصرية - ١٩٥٩)
- ٦ - أحمد محمد أبو زيد .
سيكولوجية الرأي العام ورسالة الديمقراطية
(القاهرة - عالم الكتب - ١٩٦٨) .
- ٧ - أروى طاهر رضوان
اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك
(بيروت - دار النهار - ١٩٧٣)

٨ - اسماعيل العربي

هيئة الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة
(بيروت - نذر الآفاق الجديدة - ١٩٧٢) .

٩ - اسماعيل صبرى مقلد

الوضع المتغير للكتل الدولية في عالم اليوم

المجلة المصرية للعلوم السياسية - القاهرة - أغسطس ١٩٦٥

- الوفاق الدولى ودبلوماسية الأزمات .

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - عدد يناير ١٩٧٦

- ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظرى العام

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - عدد يناير ١٩٧٧

- اتقانون الدولى وأمن المجتمع الدولى

مجلة عالم الفكر - الكويت - عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٧٣

- ابيولوجية علم الانحياز .

السياسة الدولية - القاهرة - عدد يوليو ١٩٧٦

- اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٨

- التكنولوجيا وحظر الانتشار النووى

السياسة الدولية - القاهرة - عدد ابريل ١٩٦٩

- التكتلات الدولية والاقليمية ودول علم الانحياز

الدورة الدبلوماسية الثانية ، وزلزة خارجية الكويت ، ١٩٧١

- علم الانحياز ، هل ما يزال واقعا ؟

مجلة الأهرام الاقتصادية - مؤسسة الأهرام - القاهرة ، عدد ١٥ مايو

١٩٧٢

- الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووى

السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٦

- نظريات الرقابة على نزع السلاح

السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٦

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لزرع السلاح
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٦
- قضية الأسلحة الاستراتيجية والوفاق بين الكتلتين
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٧٢
- السياسة السوفيتية والدول الأفرو آسيوية
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٥
- المعونات الاقتصادية والسياسة الخارجية الأمريكية
- المجلة المصرية للعلوم السياسية - القاهرة - عدد مارس - مايو ١٩٦٨
- التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية
- بحث منشور بمجلة الاقتصاد والسياسة الصادرة عن كلية التجارة
- والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، العدد الأول ، ١٩٧٠
- عنصر الردغ في استراتيجيات الأمن القومي
- مجلة الأهرام الاقتصادية - القاهرة - عدد ١٥ مارس ١٩٦٨
- أمريكا والاستراتيجية الجديدة للدفاع بالصواريخ
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٩
- تحركات المملكين على طريق الوفاق
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٧٥
- ١٠- السيد أمين شلبي
- نظرية التقارب وانعكاساتها على المجتمع الدولي .
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد ابريل ١٩٧٠
- ١١- السيد بسين
- الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي
- (القاهرة - مطابع الأهرام - ١٩٧٤) .
- ١٢- الشافعي محمد بشير
- المنظمات الدولية - دراسة قانونية سياسية
- (الاسكندرية - منشأة المعارف - ١٩٧٤).

١٣- أمين محمود عبد الله

دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر

(القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٦٩).

في أصول الجغرافيا السياسية

(القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٧٦).

١٤- باللون ، هانسون

استراتيجية للحد ، الاستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات

وحتى سنة ٢٠٠٠

ترجمة د. محمود خيرى بنونة

(دار الدراسات الاستراتيجية والدولية بالقاهرة - مكتبة الأنجلو

المصرية - ١٩٧٢):

١٥- باركر ، تشارلز

نزاع السلاح ، ومشاكله العالمية

ترجمة أحمد بلران

(القاهرة - مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦).

١٦- برودى ، برنارد

الاستراتيجية البحرية

ترجمة سعد الدين صبور

(القاهرة - دار الفكر العربي ، ١٩٦٤).

١٧- بطرس بطرس غالى

الاستراتيجية والسياسة الدولية

(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٧).

الحركة الأفرو آسيوية

(القاهرة - دار الكتاب الجديد - ١٩٦٩).

أبعاد الأيديولوجية الأفرو آسيوية

السياسة الدولية - القاهرة - عند أكتوبر ١٩٦٥

الأصول الأيديولوجية للدبلوماسية الصهيونية
السياسة الدولية - القاهرة - أكتوبر ١٩٧٠
العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٤) .

١٨ - بل ، كورال

المفاوضة في ظل القوة
(القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر - ١٩٦٣) .

١٩ - بوفر ، أندريه

مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية
ترجمة أكرم ديرى والهيثم الأيوبى
(بيروت - دار الطليعة - ١٩٦٨)
الحرب الثورية والأشكال الجديدة للحرب
ترجمة أكرم ديرى والهيثم الأيوبى
(بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - ١٩٧٣) .

٢٠ - ييلوف ، ماكس

أبعاد جديدة في السياسة الخارجية
(القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر) .

٢١ - بيوريج ، ادوارد هنرى

وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى
ترجمة عبد القادر يوسف
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٤) .

٢٢ - جاردنر ، رينشارد

نحو نظام عالمي ، السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية
ترجمة أحمد شناوى
(القاهرة - مكتبة الوعى العربى ، ١٩٦٥) .

- ٢٣ - جمال السيد
أضواء على الحرب النفسية
(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢) .
- ٢٤ - جمال عبد الناصر
عدم الانحياز ، من أقوال الرئيس عبد الناصر .
(القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر) .
- ٢٥ - جيهان أحمد رشق
الاعلام ونظرياته في العصر الحديث
(القاهرة - دار الفكر العربي ، ١٩٧١) .
- ٢٦ - حسن الابراهيم ، وسيف عباس ، وعزيز شكوى
جولة في السياسة الدولية
(الكويت - مؤسسة دار العلوم - ١٩٧٨)
- ٢٧ - حسن صعب
الوعي العقائدي
(بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٥٩)
- ٢٨ - راشد البراوى
الصراع الكبير بين الاتحاد السوفيتي والصين
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٤)
- ٢٩ - راشد عبد العزيز الراشد
الحرب الباردة والتحول النامية
الدورة الدبلوماسية الأولى - وزارة خارجية الكويت - ١٩٦٩
- ٣٠ - سارتر ، جان بول
الاستعمار الجديد
(بيروت - منشورات دار الآداب - ١٩٦٦)
محاضرات في نشوء الفكرة القومية
(بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٥٩) .

- ٣٢ - سامى حكيم
ميثاق الجامعة والوحدة العربية
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٦) .
- ٣٣ - سليمان ديمر
الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية
السياسة الدولية - القاهرة - عدداً أكتوبر ١٩٧٠
- ٣٤ - سمعان بطرس فرج افق
العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٤) .
- ٣٥ - سموحى فرق العادة
الدبلوماسية الجلبندة
(دمشق - دار اليقظة العربية - ١٩٧٣)
- ٣٦ - سمير محمد حسن
بحوث الاعلام ، الأسس والمبادئ
(القاهرة - مؤسسة دار الشعب - ١٩٧٦) .
- ٣٧ - سهيل فريحي
العلاقات التنصلية والدبلوماسية
(بيروت - الشركة اللبنانية - ١٩٧٠) .
- ٣٨ - شوقي الجمل
التضامن الآسيوى الأفريقى وأثره في القضايا العربية
(القاهرة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - ١٩٦٤) .
- ٣٩ - شبلنج ، توماس
الاستراتيجية والرقابة على التسلح
ترجمة سعيد عبد الفتاح ابراهيم
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٧) .

- ٤٠ - صبحى عبد الحميد
نظرات في الحرب الحديثة
(بيروت - المكتبة المصرية للطباعة والنشر - ١٩٦٩)
- ٤١ - صلاح نصر
الحرب النفسية ، معركة الكلمة والمعتمد
(القاهرة - ١٩٦٧)
- ٤٢ - عائشة راتب
المنظمات الدولية - دراسة تطبيقية ونظرية
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٦) .
- ٤٣ - عبد الرازق عباس حسين
الجغرافية السياسية مع تركيز على المفاهيم الجيوبوليتية
(بغداد - مطبعة أسعد - ١٩٧٦) .
- ٤٤ - عبد اللطيف حمزة
الاعلام والدعاية
(بغداد - مطبعة المعارف - ١٩٦٨) .
- ٤٥ - عبد العزيز شرف
الحروب الكيميائية والبيولوجية والنوية
(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣) .
- ٤٦ - عبد العزيز محمد سرحان
الأصول العامة للمنظمات الدولية
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٨) .
التنظيم الدولي
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٧٣)
- ٤٧ - عبد الملك عودة
لينين وحركات التحرر الأفرو آسيوى
السياسة الدولية - القاهرة - عدد يوليو ١٩٧٠

عقائد التغيير الثوري في العالم المعاصر
السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٧٠

- ٤٨ - عبد المنعم عبد الوهاب
جغرافية العلاقات السياسية - دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس
والجغرافيا السياسية
(الكويت - وكالة المطبوعات - ١٩٧٣) .
- ٤٩ - عصام الدين حواس
قوة الطوارئ- الدولية
(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٤) .
- ٥٠ - عقيل هاشم
تخطيط الاعلام العربي
(بيروت - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - ١٩٦٨)
- ٥١ - غالى شكوى
أمريكا والحرب الفكرية
(القاهرة - دار الكاتب العربي)
- ٥٢ - فاضل زكى محمد
السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية
(بغداد - مطبعة شفيق - ١٩٧٥)
الدبلوماسية في النظرية والتطبيق
(بغداد - مطبعة شفيق - ١٩٧٣)
الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي
(بغداد - شركة الطبع والنشر الأهلية - ١٩٦٨)
- ٥١ - فولبرايت ، وليام
غطرسة القوة ، ترجمة محمود شكوى العلوى
(القاهرة - دار الكاتب العربي - ١٩٦٦)
- ٥٤ - كارفلي ، أندرو
العلاقات العربية الأمريكية والضغط الصهيوني

- ترجمة أسعد حليم
(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٧٠)
- ٥٥ - كلوفيس مقصود
معى الحياض الايجابي
(بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٦٠)
- ٥٦ - لينتجت ، كارل
المسكرية والحرب والثورة
ترجمة ذوقان قرقوط
(بيروت - دار العودة - ١٩٧٣)
- ٥٧ - ماركو ، ميلوش
الحرب النفسية ، ترجمة لبيب لهبطه
(القاهرة - دار الثقافة الجديدة - ١٩٧٣) .
- ٥٨ - ماكنمارا ، روبرت
جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين .
(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٧٠) .
- ٥٩ - مالك بن نبي
فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر بانندونج
ترجمة عبد الصبور شاهين
(القاهرة - مكتبة دار العروبة)
- ٦٠ - محمد الحسيني المصيلحي
منظمة الوحدة الأفريقية من التاحتين النظرية والتطبيقية
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٧٦) .
- ٦١ - محمد حافظ غانم
الاستعمار القديم والجديد في القانون الدولي
السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٥

جامعة الدول العربية

(القاهرة - معهد الدراسات العربية العالية - ١٩٦٦)

المجتمعات الدولية الاقليمية

(القاهرة - معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٨)

٦٢ - محمد عبد الفتاح ابراهيم

الحرب بين الماضي والحاضر

(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية)

٦٣ - محمد عبد القادر حاتم

الاعلام والدعاية ، نظريات وتجارب

(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٢)

٦٤ - محمد عبد الوهاب الساكت

جامعة الدول العربية كمنظمة سياسية

(القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٧٤)

٦٥ - محمد عزيز شكرى

جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع

(الكويت - دار ذات السلاسل - ١٩٧٥) .

دراسات في التكتلات الاقليمية في العالم

الدورة الدبلوماسية الثالثة - وزارة خارجية الكويت - ١٩٧٢

قضايا معاصرة في السياسة الدولية (بالاشتراك مع حسن الابراهيم)

(الكويت - وكالة المطبوعات - ١٩٧٢)

الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية (عالم المعرفة - الكويت ١٩٧٨)

٦٦ - محمد فانه عقيل

مشكلات الحدود السياسية

(الاسكندرية - منشأة المعارف - ١٩٦٧)

٦٧ - محمد فتح الله الخطيب

القوى السياسية في الأمم المتحدة

(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٢)

- ٦٨ - محمد طه بلوى
مدخل إلى علم العلاقات الدولية
(القاهرة - المكتب المصرى الحديث - ١٩٧٧)
- ٦٩ - محمد محمود ربيع
هل تتحكم القومية أو الدين في تطور التاريخ - دراسة أيديولوجية
مقارنة (بنناد - دار الحرية - ١٩٧٦) .
- ٧٠ - محمود اسماعيل محمد
استخدامات القوة المسلحة في العصر النووي
السياسة الدولية - القاهرة - عدد ابريل ١٩٧١ .
- ٧١ - محمود حلمى مصطفى وآخرون .
العالم الثالث ومؤتمرات السلام
(القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة - ١٩٦٩)
- ٧٢ - محمود خيرى بنونة
أثر الطاقة النووية على العلاقات الدولية واسراتيجية الكتلتين
(القاهرة - ١٩٦٧) .
- ٧٣ - مصطفى عبدالعزیز
التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة
(بيروت - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - ١٩٦٨) .
- ٧٤ - مكريلس ، روى
مناهج السياسة الخارجية في دول العالم
ترجمة حسن صعب
(بيروت - دار الكتاب العربي - ١٩٦٦) .
- ٧٥ - ميلر ، ريتشارد
داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات
ترجمة عمر الاسكتلوانى
(القاهرة - مؤسسة سجل العرب - ١٩٦٢) .

- ٧٦ - نية الأصفهـنـاني
الفكر اللينيني في السياسات الدولية
السياسة الدولية - القاهرة - عدد أبريل - ١٩٧٠ .
- ٧٧ - نكروما ، كوامي
الاستعمار الجديد آخر مراحل الرأسمالية
ترجمة خيرى حماد
(القاهرة - دار الكاتب العربي - ١٩٦٦) .
- ٧٨ - هوبسون ، ج
الامبريالية - ترجمة عبدالكريم أحمد
(القاهرة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر)
- ٧٩ - ياسين العيسوي
الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار
السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر - ١٩٧٠ .
- ٨٠ - يحيى الشيمى
تحریم الخروب في العلاقات الدولية - دراسة في القانون الدولي والسياسة
الدولية والاستراتيجية .
(القاهرة - ١٩٧٦) .

محتويات الكتاب

٥	مقدمة
	الفصل الأول - العلاقات السياسية الدولية : طرق
٩-٤١	الدواية ومناهج البحث
	البحث الأول - المناهج التقليدية في دراسة العلاقات السياسية
١٤	الدولية
	المناهج التاريخية (١٤) - المناهج القانوني (١٥) -
	النظرية الواقعية أو مناهج التحليل في إطار سياسات
	القوى (١٨) - المناهج الذي يركز على فكرة
	المصالح القومية (٢٢) - المناهج القائم على التصور
	المثالي للمجتمع الدولي (٢٤) .
	البحث الثاني - المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية
٢٥	الدولية
	المناهج القائم على تحليل النظام السياسي ومكوناته
	الفرعية (٢٦) - المناهج الذي يحلل العلاقات الدولية
	في إطار نظرية التوازن (٣١) - نظرية اتخاذ
	القرارات في السياسة الخارجية (٣٤) - نظرية
	المباريات في التحليل الدولي (٣٦) .
٣٨	المواضع
٤٠	طرق دراسة العلاقات الدولية : مراجع مختارة

٤٣ - ٦٠	تصل الثاني - التطور في عناصر النظام السياسي الدولي ...
٤٦	مراحل تطور النظام الدولي
٤٧	المبحث الأول - المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي الدولي
٥٢	المبحث الثاني - المرحلة الثانية في تطور النظام السياسي الدولي
٥٩	العوامل
٦٠	تطور النظام السياسي الدولي : مراجع مختارة
٦١ - ٩٤	تصل الثالث - دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية ...
	المبحث الأول - أهمية العوامل الأيديولوجية في العلاقات الدولية :
٦٣	المصادر والأسباب
	المبحث الثاني - التقسيم النسبي لحدود تأثير الأيديولوجيات في
٦٦	المجتمع الدولي
	المبحث الثالث - صعوبة تقييم دور المؤثرات الأيديولوجيات في
٦٧	العلاقات الدولية
	المبحث الرابع - نماذج من تأثير الأيديولوجيات في العلاقات
٧٠	الدولية
	الأيديولوجية الشيوعية والسلوك الخارجي لدول
	العالم الشيوعي (٧٠) - الأيديولوجية الغربية
	السلوك الخارجي لدول العالم الغربي (٧٧) -
	أيديولوجية عدم الانحياز ودول العالم الثالث (٨٢)
	المبحث الخامس - أثر التطور التكنولوجي على أهمية العوامل
٨٩	الأيديولوجية في العلاقات الدولية

٩٣	الهوامش
٩٤		دور الإيديولوجية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة
٩٥ - ١٢٤	الفصل الرابع - أثر القومية في العلاقات الدولية
٩٧	المبحث الأول - عناصر القومية
		وحدة الأصول العنصرية (٩٧) - الروابط الإقليمية والجغرافية (٩٨) - اللغة القومية (٩٩) - التاريخ المشترك (١٠٠) - الدين (١٠١) .
١٠٢	المبحث الثاني - أثر القومية على السلوك الخارجى للدول
		مشكلة الأقليات القومية (١٠٦) - حق تقرير- المصير (١١١) .
		المبحث الثالث - الإنجازات القومية في آسيا وأفريقيا وأرها في العلاقات الدولية الراهنة
١١٥	
١١٦	المبحث الرابع - تقييم دور القومية في العلاقات الدولية
١٢٠	الهوامش
١٢٢	أثر القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة
		الفصل الخامس - الأهداف القومية في السياسات الخارجية الدول
١٢٥ - ١٦٠	
١٢٧	المبحث الأول - الأهداف القومية : المفهوم العام
١٣٠		المبحث الثالث - الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومى (١٣٠) تنمية مقلرات الدولة من القرة (١٣١) - زيادة مستوى الرأء الاقتصادى للدولة (١٣٢) - التوسع

- (١٣٤) - الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل
على نشرها في الخارج (١٣٥) - الأهداف الثقافية
(١٣٦) - السلام كهدف للسياسات الخارجية
(١٣٧) - بعض تقسيمات أخرى للأهداف القومية
(١٣٩) .

المبحث الثالث - المعايير التي تمحدد اختيار الأهداف القومية في

السياسات الخارجية للدول ١٤٢

- الشخصية القومية للدولة (١٤٣) - عامل
الاحتياجات القومية (١٤٦) - الرأي العام (١٤٧)
عامل القوة أو الامكانيات في تحديد الأهداف
(١٤٩) - جماعات المصالح التي تؤثر وتتاثر
بالسياسة الخارجية (١٥٠) - نمط الزعامة السياسية
المثولة (١٥١) - دور الأيديولوجية في تحرير
الأهداف القومية (١٥٢) - طبيعة الظروف الدولية
السائدة (١٥٣) .

المبحث الرابع - الكلية التي تصاغ بها أهداف السياسة

الخارجية ١٥٤

- الأهداف المحددة والأهداف العامة (١٥٥) -
الأهداف الملمة والأهداف الحقيقية (١٥٦) .

المواضع ١٥٨

الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول : مراجع

مختارة ١٦٠

المفصل السادس - دور القوة القومية في العلاقات الدولية ... ١٦١-٢٢٠

- المبحث الأول - حول طبيعة القوة القومية ١٦٣
 المبحث الثاني - تسميات الدول من حيث إمكانيات قوتها
 القومية وانعكاسات ذلك على سلوكها الدولي ١٦٩

فئة الدول القوية والقائمة (١٧٠) - فئة الدول
 القوية وغير القائمة (١٧٠) - فئة الدول الضعيفة
 والقائمة (١٧٢) - فئة الدول الضعيفة وغير القائمة
 (١٧٢) .

- المبحث الثالث - مكونات القوة القومية للدولة ١٧٣

العامل الجغرافي (١٧٤) - الإمكانيات والموارد
 المادية والطبيعية (١٧٨) - السكان (١٨٠) -
 مستوى النمو الاقتصادي والصناعي ودرجة التطور
 التقني والتكنولوجي في الدولة (١٨٣) - درجة
 الاستعداد العسكري للدولة (١٨٥) - الاعتبارات
 المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية
 والدعاية في الدولة (١٨٦) - الروح المعنوية للدولة
 (١٩١) .

- المبحث الرابع - الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وأهم
 الأخطاء الشائعة في عملية التقييم ١٩٣

خطأ تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة
 (١٩٥) - خطأ تصور بعض عناصر القوة على
 أنها ذات طبيعة دائمة (١٩٦) - خطأ التركيز
 على عامل مفرد في عملية التقييم (١٩٧) .

- المبحث الخامس - كيفية استخدام القوة القومية ١٩٨

- ١٩٩ المبحث السادس - الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة القومية
- أسلوب الإقناع (٢٠٠) - أسلوب الإغراءات
 (٢٠١) - أسلوب توقيع العقوبات (٢٠٢) -
 أسلوب استخدام القوة المسلحة (٢٠٢) .
- ٢٠٥ المبحث السابع - القيود التي ترد على ممارسة القوة القومية ...
- الأخلاقيات الدولية (٢٠٥) - الرأي العام العالمي
 (٢٠٨) - القانون الدولي (٢١١) - مبدأ السيادة
 القومية (٢١٣) .
- ٢١٥ الهوامش
- ٢١٨ دور القوة القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة ...
- المفصل السابع - ظاهرة الصراع الدولي ٢٢١-٢٦٢
- المبحث الأول - طبيعة الظاهرة الصراعية ٢٢٣
- المبحث الثاني - أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :
- المداخل والمنطلقات النظرية ٢٢٤
- المدخل السيكلوجي (٢٢٤) - المدخل الأيديولوجي
 (٢٢٨) - مدخل المصالح القومية في نطاق
 صراعات القوة (٢٢٩) - مدخل سباق التسلح
 (٢٣١) - المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي
 الدولي (٢٣٣) - المدخل الجيولوتيكي (٢٣٤)
 المدخل السياسي (٢٣٦) - المدخل المتعلق بطبيعة
 النظام السياسي الداخلي (٢٣٨) - المدخل
 الاقتصادي (٢٣٩) - المدخل الذي يركز على

الاضطرابات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية
الحديثة الاستقلال إلى المجتمع الدولي (٢٤٠) -
المنخل السوسيولوجي (٢٤١) .

٢٤٤ المبحث الثالث - المراحل التي يسلكها تطور الصراعات الدولية

٢٤٨ المبحث الرابع - النظريات الاستراتيجية المعاصرة وظاهرة
الصراع الدولي

نظرية المباريات (٢٤٨) - نظرية الاحتواء (٢٥٢)
نظرية الانتقام الشامل (٢٥٥) - نظرية الاستجابة
المرتنة (٢٥٨) .

٢٦٠ الهوامش

٢٦٢ ظاهرة الصراع الدولي : مراجع مختارة

٢٩٠-٢٩٣ الفصل الثامن - نظام توازن القوى في العلاقات الدولية

٢٩٥ المبحث الأول - مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

٢٩٧ المبحث الثاني - الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى
التقليدي

سياسة فرق تسد (٢٦٧) - سياسة التصريفات
(٢٦٨) - التسليح (٢٦٩) - المحالفات (٢٧٠)
- المناطق العازلة (٢٧٤) - التدخل (٢٧٦) .

٢٧٧ المبحث الثالث - تقييم سياسات توازن القوى التقليدي في
العلاقات الدولية

	المبحث الرابع - تقييم نظرية الأمن الجماعي في العلاقات الدولية
٣٣٧	المعاصرة
٣٣٨	الهوامش
٣٤٠	الأمن الجماعي : مراجع مختارة
٣٧٠-٣٤١	الفصل العاشر - الأحلاف العسكرية وتربيات الأمن الإقليمي
	المبحث الأول - الأحلاف العسكرية وتربيات الأمن الإقليمي
٣٤٣	في المعسكر الغربي
	ميثاق ريو (٣٤٣) - معاهدة حلف شمال
	الأطلسي (٣٤٦) - معاهدة حلف جنوب شرقي
	آسيا أو حلف مانيتا (٣٥٤) - حلف المعاهدة
	المركبية (٣٦٠) - الموائين والمحالفات الغربية
	التالية (٣٦٣) .
	المبحث الثاني - الأحلاف العسكرية في الكتلة السوفيتية
٣٦٩	الهوامش
	الأحلاف العسكرية وتربيات الأمن الإقليمي : مراجع
٣٧٠	مختارة
٣٨٨-٣٧١	الفصل الحادي عشر - اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية
٣٧٣	المبحث الأول - مفهوم عملية اتخاذ القرارات الخارجية
	العناصر الرئيسية في عملية اتخاذ قرارات السياسة
	الخارجية (٣٧٤) - اتخاذ السياسات في عملية
	اتخاذ القرارات الخارجية (٣٧٨) - العوامل التي
	تربيد من صعوبة التنبؤ في القرارات الخارجية (٣٧٩)

	المبحث الثاني - مشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات
٣٨١	وأجهزة اتخاذ القرارات الخارجية
	المبحث الثالث - تقسيم المواقف التي تتناولها قرارات السياسة
٣٨٤	الخارجية
٣٨٧	الهوامش
٣٨٨	اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية : مراجع مختارة ...
٤٤٤-٣٨٩	الفصل الثاني عشر - الدبلوماسية
	المبحث الأول - المرسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل
٣٩١	الدبلوماسي بين الدول
	المبحث الثاني - التطور في أبعاد الدبلوماسية التقليدية أو
٣٩٢	الدبلوماسية القديمة
٣٩٦	المبحث الثالث - الأنماط الحديثة والمعاصرة للدبلوماسية الدولية
	الدبلوماسية البرلمانية (٣٩٧) - الدبلوماسية الشمولية
	(٣٩٩) - دبلوماسية القمة (٤٠٢) - الدبلوماسية
	الوقائية أو الدبلوماسية المانعة (٤٠٦) - دبلوماسية
	المحالفات (٤١٠) - دبلوماسية الأزمات (٤١٧)
	- الدبلوماسية الثقافية (٤٢٠) - الدبلوماسية
	الاقتصادية (٤٢٤) .
٤٢٨	المبحث الرابع - المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي ...
	حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج
	(٤٢٨) - تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها
	وشرح إنجازاتها للدول الأجنبية (٤٢٩) - المتابعة
	واعداد التقارير (٤٣٠) - التفاوض (٤٣٢) .
٤٤١	الهوامش
٤٤٣	الدبلوماسية : مراجع مختارة

٤٧٠-٤٤٥ الفصل الثالث عشر - الدعاية
٤٤٨ المبحث الأول - الاشرطاط الدولية للدعاية الفعالة
	عصر البساطة (٤٤٨) - فترة الدعاية على جذب
	الانتباه واثارة الاهتمام (٤٤٩) - قابلية الدعاية
	للتصديق (٤٥٠) - صلة الدعاية بالجمهور الذى
	توجه إليه (٤٥٠) - نوافق الدعاية وعدم تناقضها
	(٤٥١) - التكرار والترديد المستمر (٤٥١) -
٤٥٢ المبحث الثاني - الكيفية التى تقدم بها المادة الدعائية
	الأسلوب الاخبارى أو الإعلامى (٤٥٢) -
	أسلوب التحريف والتشويه (٤٥٢) - أسلوب
	الدعاية الخفية (٤٥٣) - الأسلوب القائم على
	استمالة النزعات المثالية (٤٥٤) - الأسلوب القائم
	على تقويم الفكر واصلاحه (٤٥٤) .
٤٥٥ المبحث الثالث - دراسة خاصة عن وسائل الدعاية النازية
	المبحث الرابع - أمثلة عن دور الدعاية في السياسات الخارجية
٤٦٠ لبعض الدول الكبرى
	الدعاية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية (٤٦٠)
	- الدعاية كأداة للسياسة الخارجية البريطانية (٤٦٣)
	- الدعاية كأداة للسياسة الخارجية السوفيتية (٤٦٦)
٤٦٩ الموامش
٤٧٠ الدعاية : مراجع مختارة
٥٠٦-٤٧١ الفصل الرابع عشر - الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية

المبحث الأول - الأدوات الاقتصادية الرئيسية في العلاقات

العولية ٤٧٣

- التعريفات الجمركية (٤٧٣) - القيود الكمية أو
 - نظام الحصص (٤٧٤) - القيود النقدية (٤٧٤) -
 - إجراءات الحظر على المبادلات التجارية (٤٧٥) -
 - المقاطعة الاقتصادية (٤٧٦) - ترتيبات الائتلاف
 - الاقتصادي الإقليمي (٤٧٦) - الإعانات (٤٧٧)
 - التجميد أو التأميم (٤٧٧) - التوزيع التفضيلي
 - لطلبات الاستيراد (٤٧٨) - تخفيض العملة المحلية
- (٤٧٨) .

المبحث الثاني - المعونات الاقتصادية والمساعدات التقنية الخارجية

المعونات الاقتصادية الخارجية (٤٨٠) - المساعدات
التقنية (٤٨٦) .

المبحث الثالث - بغض أجهزة ومؤسسات التطور الاقتصادي

العولمي ٤٨٦

- مشروع كولومبو (٤٨٦) - الكومبيكون (٤٨٧)
- السوق الأوروبية المشتركة (٤٩١) - منظمة
- الطاقة اللرية الأوروبية (٤٩٤) - مشروع التحالف
- من أجل التقدم (٤٩٧) - منظمة الأقطار العربية
- المصدرة للبتروك (٥٠٠) .

الهوامش ٥٠٤

٥٠٥ الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية : مراجع مختارة

- الفصل الخامس عشر - الحرب كأداة للسياسة الخارجية ... ٥١٧-٥٤٢
- المبحث الأول - الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية ... ٥١٩
- القوة كأداة هجومية (٥١٩) - القوة كأداة دفاع (٥١٤) .
- المبحث الثاني - الصور الرئيسية للحروب الدولية ... ٥١٦
- الحروب الممنوعة (٥١٦) - الحروب الوقائية
وحروب الإيجاب (٥١٩) - حروب الاستنزاف
(٥٢٣) - الحروب الأهلية (٥٢٦) - الحروب
الثورية أو الحروب العادلة (٥٢٩) - الحرب
بطريق الخطأ (٥٢٣) .
- المبحث الثالث - القوة المهيمنة في العلاقات الدولية : ملاحظات
خاتمة ... ٥٣٦
- الهوامش ... ٥٤١
- الحرب كأداة للسياسة الخارجية : مراجع مختارة ... ٥٤٢
- الفصل السادس عشر - الاستعمار ... ٥٤٣-٥٩٢
- المبحث الأول - الظاهرة الاستعمارية : بعض الاعتبارات
المبدئية ... ٥٤٥
- تعريف الاستعمار (٥٤٥) - الاستعمار والقوة
القومية (٥٤٦) .
- المبحث الثاني - نواحي الظاهرة الاستعمارية ... ٥٤٨
- الدوافع الاقتصادية للاستعمار (٥٤٨) - نظرية
هوميون (٥٥٠) - نظرية لينين (٥٥٢) - نقد

النظريات الاقتصادية في الاستعمار (٥٥٤) -
نقد هانسن مورجانثو (٥٥٤) - نقد جوزيف
شومبيتر (٥٥٨) - نقد ريمون آرون (٥٦٠) -
الدوافع الاستراتيجية للاستعمار (٥٦١) - الدوافع
المتعلقة بالنفوذ القومي (٥٦٢) - .

٥٦٣ المبحث الثالث - مستويات السيطرة الامبريالية

السيطرة الامبريالية على المستوى العالمى (٥٦٣) -
السيطرة على المستوى القارى (٥٦٤) - السيطرة
على المستوى الإقليمى (٥٦٤) .

٥٦٥ المبحث الرابع - وسائل السيطرة الامبريالية

الوسائل العسكرية (٥٦٥) - الوسائل الاقتصادية
(٥٦٦) - الوسائل الثقافية (٥٦٧) - الوسائل
التقليدية التى أتبع فى حزم الصراعات الاستعمارية
(٥٦٨) .

٥٧٠ المبحث الخامس - أنواع المستعمرات

٥٧٣ المبحث السادس - التطور التاريخى للحركة الاستعمارية

٥٧٩ المبحث السابع - ظاهرة الاستعمار الحديد

مفهوم الاستعمار الحديد (٥٨٠) - فئة الدول التابعة
سياسيا (٥٨٢) - فئة الدول التابعة اقتصاديا (٥٨٢)
- فئة الدول التابعة تبعية كاملة (٥٨٣) .

المبحث الثامن - تقييم الآثار والتأجج الى خلفها الاستعمار في

٥٨٥ العلاقات الدولية

- المواش ٥٩٠
- الاستعمار : مرجع مختارة ٥٩٢
- المفصل السابع عشر - نزع السلاح والرقابة على التسلح ٥٩٣-٦٦٦
- المبحث الأول - قضية نزع السلاح : بعض المفاهيم العامة ٥٩٥
- المبحث الثاني - بعض الاعتبارات العامة التي تحيط بمشكلة الاتفاقي على نزع السلاح والرقابة على التسلح ٥٩٧
- العوامل المحيطة لنزع السلاح (٥٩٨) - العوامل التي تقعد من امكانية الاتفاقي على حل مشكلة نزع السلاح (٦٠٠) - العوامل ذات التأثير المزدوج على مشكلة نزع السلاح (٦٠٧) .
- المبحث الثالث - نظريات نزع السلاح ٦٠٩
- نظرية النزع المنفرد (٦٠٩) - نظرية التوازن (٦١٠) - نظرية الحظر المحلود (٦١١) - النظرية التبريرية (٦١٢) .
- المبحث الرابع - تطور مشكلة نزع السلاح في العلاقات الدولية ٦١٣
- مشكلة نزع السلاح في عهد عصبة الأمم (٦١٤) - مشكلة نزع السلاح في ظل الأمم المتحدة (٦١٧) - المرحلة الأولى : ١٩٤٦ - ١٩٤٩ (٦١٧) - المرحلة الثانية : ١٩٤٩ - ١٩٥٢ (٦٢٢) - المرحلة الثالثة : ١٩٥٢ - ١٩٥٨ (٦٢٣) - المرحلة الرابعة : ١٩٥٨ - ١٩٦١ (٦٢٩) - المرحلة الخامسة : ١٩٦١ - ١٩٦٨ (٦٣٣) - معاهدة الحظر الجزئي (٦٣٥) - معاهدة الفضاء

الخارجي (٦٣٧) - معاهدة مكسيكو لتحريم
التجارب النووية (٦٣٩) - معاهدة حظر انتشار
الأسلحة النووية (٦٤٢) - المرحلة السادسة :
١٩٦٨ وحتى الآن (٦٤٥) - معاهدة قاع البحار
(٦٤٦) - إتفاقية تحريم أسلحة الحرب الكيميائية
والبيولوجية (٦٤٩) - إتفاقية موسكو للحد من
سباق الأسلحة الاستراتيجية (٦٥٢) - الإتفاقيات
الأمريكية السوفيتية لمنع الحرب النووية (٦٥٥) -
مشروع معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب
النووية (٦٥٨) .

- ٦٦٣ الهوامش
- ٦٦٥ نزع السلاح والرقابة على التسلح : مراجع مختارة
- ٧١٥-٦٦٧ الفصل الثامن عشر - التنظيم الدولي العالمي
- ٦٦٩ المبحث الأول - حول فكرة التنظيم الدولي العالمي
- ٦٧١ المبحث الثاني - تطور محاولات التنظيم الدولي العالمي
- عصبة الأمم (٦٧٢) - عضوية عصبة الأمم (٦٧٤)
- الأجهزة التابعة لعصبة الأمم (٦٧٤) - إنجازات
عصبة الأمم (٦٨١) - أسباب فشل عصبة الأمم
(٦٨٥) - الأمم المتحدة (٦٨٦) - أهداف
ومبادئ الأمم المتحدة (٦٨٧) - العضوية في
الأمم المتحدة (٦٩٢) - تكوين الأمم المتحدة
(٦٩٤) .
- ٧٠٣ المبحث الثالث - الأمم المتحدة : الإنجازات والتحديات
- ٧١٩ الهوامش
- ٧١٧ التنظيم الدولي العالمي : مراجع مختارة
- ٧١٩ مراجع عربية مختارة